



نحو الهاوية

قراءة في كتاب «أميركا الحزينة» للصحفي الفرنسي «ميشال فلوكيه»

ترجمة: علي شريف



مركز الدراسات
للتأليف والنشر

اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ

العنوان الأصلي للكتاب

Triste Amérique. Le vrai visage des Etats-Unis

Par: Michel Floquet

Paris 2016

Éditions des Arènes

ترجمة وقراءة: علي شريف

مركز الرضوان للتأليف والنشر

الطبعة الأولى، بيروت، 2018



مركز الرضوان
للتأليف والنشر



نحو الهاوية

قراءة في كتاب «أميركا الحزينة»

للصحفي الفرنسي «ميشال فلوكيه»

إهداء

إلى البراءة المقتولةِ ظلماً بالصواريخ
الأميركية المملوءة بالأحقاد الوهابية،
إلى أطفال اليمن

| الفهرس |

- 11.....مقدمة
- 15.....هل نعرف أميركا؟
- 23.....من أجل سعادة الأغنياء
- 31.....جرف قمم الجبال
- 36.....العيش معاً
- 42.....لا شفقة على الفقراء
- 48.....الأدغال: الطعام المميت
- 56.....سلاح في كل مكان
- 66.....شرطيُّ أبيض، وضحيةٌ أسود
- 71.....السجنُ الأكبرُ في العالم
- 77.....الحرب الدائمة
- 82.....نهاية الديمقراطية

| مقدمة |

«القوة الناعمة لأمريكا متجهة نحو الأفول والضمور والسقوط. وهذا ليس بالشيء الذي أقوله أنا، بل هو من الآراء التي يطرحها علماء الاجتماع المُمهمون في العالم اليوم»¹.

الإمام الخامنئي رَحِمَهُ اللهُ

هناك أميركا الخيال والحرية، والموسيقى، والحظ الذي يتمناه كل إنسان، أميركا وادي السيليكون²، أميركا غوغل وفيسبوك وشارع وول ستريت³ وأميركا هوليوود⁴. وهناك بلدٌ آخر أيضاً مختلف تماماً، إنَّه البلد الذي يسيرُ بسرعةٍ كبيرة، وبدونِ كوابحٍ «نحو الهاوية»: بلد يخصص نصف موازنته للجيش، ثم يخسر كل حروبه.

1. بمناسبة 13 آبان اليوم الوطني لمقاومة الاستكبار، بتاريخ: 2018/11/3.

2. وادي السيليكون: منطقة في خليج «سان فرانسيسكو» في ولاية «كاليفورنيا» غربي الولايات المتحدة، تعتبر العاصمة التقنية في العالم، لأنها تضم المقرات الرئيسية لآلاف الشركات العملاقة العاملة في مجال التكنولوجيا المتقدمة. وسميت المنطقة بوادي السيليكون لاحتوائها على صناعات مرتبطة بمادة «السيليكون» التي تستعمل في مختلف الشرائح الالكترونية.

3. «وول ستريت»: هو شارع في مدينة «نيويورك» الأمريكية، يضم مقرات الشركات المالية الضخمة. بات هذا الشارع مما يحويه من مؤسسات مالية واقتصادية أمريكية وعالمية، أحد أهم معالم الرأسمالية الأمريكية، وقلب صناعة المال في أميركا والعالم.

4. هوليوود: مدينة أمريكية، تقع في ضواحي «لوس أنجلوس»، تعرف بكونها حاضنة السينما في أميركا، ومركز كبريات شركات إنتاج الأفلام والاستديوهات التلفزيونية، ومكان تجمع الممثلين الأمريكيين. واليوم عندما يُقال هوليوود يُقصد بها السينما الأمريكية.

بلدٌ تبلغ فيه كلفة الدراسة 40 ألف دولار سنويًا.
بلد يذهب فيه 40% فقط من الطلاب الثانويين إلى
الجامعات. بلد يزرح طلابه تحت وطأة ديون الدراسة،
حيث بلغت هذه الديون على الطلاب 1160 مليار دولار
لغاية 2015.



بلد يمارس تمييزًا عنصريًا فاضحًا بحق السود، حيث
إن 9 من أصل 10 شبان يتم إطلاق النار عليهم من قبل
الشرطة، هم من السود العرّال. بلد يعتقد فيه نصف
الشباب السود أنهم لن يبلغوا سن الـ 35 سنة، لأن
الشرطة قد تقتلهم.
بلد الـ 50 مليون فقير.

بلد الـ 20 منتحرًا يوميًا عام 2013 من قدامى
المحاربين.

بلد الـ 70 ألف جسر بحاجة للتصليح بشكل طارئ،
(240 قتيلاً عام 2014 جراء حوادث السير)

بلد يموت فيه 3000 شخص، ويدخل مستشفياته
128 ألف شخص بسبب التسمم الغذائي كل سنة،

بلد الـ 300 مليون قطعة سلاح بأيدي المواطنين،
حيث تُباع قطع السلاح هذه في المعارض وعلى الإنترنت.

بلد يقترح جزء من سياسيه تسليح المعلمين بعد
تكرار حوادث إطلاق النار من قبل الطلاب في المدارس.

بلدٌ يُقتل فيه يوميًا أكثر من 30 شخصًا بالرصاص
الحي، 11000 قتيل سنوي و90 ألف جريح، ومنذ العام
1968 قتل مليون أميركي بالسلاح الناري.

هل تعرفون هذا البلد؟

إنه الوجه الحقيقي لأميركا، الذي لطالما حاولت إخفائه، والذي يفضح زيف ادعاءاتها في مجال حقوق الإنسان ورعاية الحريات ونشر الديمقراطية في العالم. فإذا كان حال الشعب الأميركي على هذه الشاكلة فماذا نتوقع من أميركا بالنسبة للشعوب الأخرى؟

إن كلامنا هذا ليس افتراءً، بل هو وصفٌ للصور الواقعية التي نقلها العديد من الكتاب الذين عايشوا أميركا من الداخل لسنواتٍ طويلة، ومنهم مؤلف كتاب «أميركا الحزينة» الذي نحن بصدد تقديم قراءة فيه، وهو الصحفي الفرنسي «ميشال فلوكيه»⁵.

يتألف كتاب «أميركا الحزينة» بطبعته الأصلية باللغة الفرنسية من 234 صفحة، ونقدّم في هذا العمل قراءة لأهم ما ورد فيه من معلومات وعناوين شائكة في الولايات المتحدة، والتي يُظهرها الكاتب ظلامية جوفاء، وينزع عنها الصبغة التي تصورها على أنها بلد الخيال والحرية والموسيقى وحلم كل إنسان.

يتناول كل فصل من فصول هذا الكتاب وجهاً حزيناً من وجوه الحياة في المجتمع الأميركي، الوجوه التي تسير بالمجتمع نحو التراجع على الأصعدة كافة، وتضع حياة الناس تحت أخطارٍ متعددة، اقتصادية وغذائية وأمنية واجتماعية وسياسية وصحية، وغيرها.

5- ميشال فلوكيه: صحفي فرنسي عمل كمراسل لقناة TF1 الفرنسية ولقناة LCI في واشنطن من عام 2011 لغاية 2016. عام 2016 أَلَف كتابه الأول تحت عنوان: «أميركا الحزينة، الوجه الحقيقي للولايات المتحدة الأميركية».

يتميز هذا الكتاب عن غيره من الكتب بأنه سلَّط الضوء على خفايا الولايات المتحدة المعروفة العناوين، المجهولة التفاصيل، معتمداً على توثيق أحداث ووقائع حقيقية بأسلوب سلس ومتناسق.



لقد قدّم الكاتب حقائق صادمة مدعّمة بالوثائق والتواريخ والأسماء حول الوجه «الحزين» لأميركا والذي سعت لإخفائه عن العالم. أميركا الحزينة هي أميركا الفقر والتسول والعنصرية والاستتار، أميركا البؤس الحقيقي، ووحش المال الذي ينهش نفسه بنفسه، ويدوس على كل شيء غير آبه بالتهديدات الكارثية الإنسانية والاجتماعية والبيئية.

إن هذه القراءة تقدم الكثير من التفاصيل الصادمة، ليس لأن ما نقرأه لا نعرفه، بل لأن ما نعرفه هو أقل بكثير من الحقيقة.

إننا إذ ننشر هذه القراءة، نحاول أن نساهم في فضح زيف الادعاءات الأميركية حول حقوق الإنسان ليس فقط على الساحة الدولية بل أيضاً داخل الولايات المتحدة الأميركية نفسها.

مركز الرضوان للتأليف والنشر

| هل نعرف أميركا؟ |

وصلتُ إلى الولايات المتّحدة في صيف عام 2011 وكنت مع الكثيرين نعتقد أننا نعرفها، وكنا نعتقد أنّها تشبهنا. كمثل جارٍ مصطبةٍ الدرج، نلتقيه من دون أن ندعوه أو ندخلَ بيته. ربّما كان يجب أن تحصل مأساة معينة لكي نعرف حقيقة هذا الكائن الذي كان غريبًا عنا.

أميركا المناظر الجميلة التي نراها في الغوغل والفيسبوك. أميركا الأرستقراطيّة، بوسطن، إنكلترا الجديدة. أميركا التي تتدخل في كلّ شيء، وتُنصّب نفسها شرطيّ العالم، أميركا «الشهيدة» في 11 أيلول، أميركا تملأُ خيالنا أكثر من أيّ بلدٍ آخر. أليست هي ديمقراطيّة العالم؟ أليست هي بلاد الحرّيّة حيث كلّ شيءٍ ممكن؟

ربّما يعتقد أكثر المفكرين، لأنّ لديهم رؤية عن أميركا محصورة بتاريخ 11 أيلول، أنّها **الدولة الشهيدة**. هذه البلاد التي أجوبها منذ خمس سنوات، وكنت أظنّها قريبة جدًّا منّا، ما زالت تزداد بُعدًا عنا. الذي يصدّم قبل كلّ شيء هي **درجة العنف**، العنف الاقتصادي والاجتماعي، والعنف في العلاقات بين الناس وبين الشرائح الاجتماعيّة، في العمل، في الرياضة، عنف الشرطة. عنفٌ بكلّ بساطة، في مجتمعٍ مدججٍ بالسلاح.

أميركا هي البلاد الأغنى في العالم، ولكنها أيضًا الأكثر

تمييزًا. التعاسةُ عند الفقراء هي العُملة الحقيقية في الولايات المتحدة الأميركية، لدرجة أن جهاز الدولة في واشنطن قرّر عدم العناية بالفئة الأكثر فقرًا وتركهم للتسوّل. وما أكثر المتملّقين الذين يمدحون هذه الأنانيّة الكبيرة ويجدون لها المبررات الثقافية، فاخترعوا نظريّةً للأغنياء تقول: «أدفعُ ضرائب أقلّ، أصبح أكثر غنيًا وأكثر قدرةً على العطاء، عندها سيُسَرُّ الفقراء». هذه هي القاعدة التي يسير عليها أكثر الأميركيين.



بالنسبة للأكثر فقرًا، السود، الرياضة هي غالبًا الوسيلة الوحيدة لهم ليعتاشوا أو ليتعلّموا. هم يشكّلون كتائب الرياضة الكبيرة، وهم تقريبًا يمثّلون المستوى الأعلى والنسبة الأعلى في لعبة كرة القدم الأميركية. الرياضة هي الدين الوطني بالنسبة لهم. كلُّ عامٍ في نهائيات الكُرة يتسمّرُ أمام شاشات التلفزة أكثر من 110 ملايين شخص، والعدد يتزايد بشكل مُطرّد كل عام. ونشير أيضًا إلى أن كل لاعبي الركيبي¹ rugby يصابون بارتجاج في الدماغ. ومن ناحية ثانية يموت الكثير من طلاب الثانويّات بسبب الحوادث الناجمة عن هذه الرياضة، وأكثرهم من السود. ولا أحد يفكّر في التخفيف من خطر تلك الرياضة.

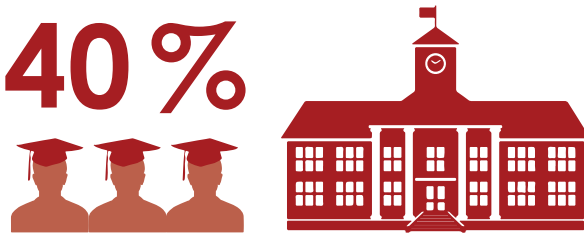
أما عن التعليم في الولايات المتحدة، فإن لم تكن غنيًا

1 - الركيبي هي لعبة قاسية تستعمل كرة بيضاوية، وتجري على ملعب تقرب مساحته من مساحة ملعب كرة القدم، ولكن لها قوانينها الخاصة وتعتمد على الركض والقدرة الجسدية والقدرة على الدفع بواسطة الأكتاف والرأس

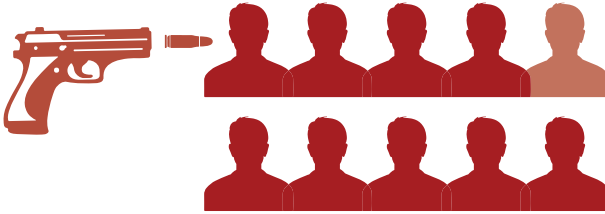
فسوف يكون التعلُّم تحدِّيًا كبيرًا بالنسبة إليك. البلاد التي تضم أعلى نسبة من الذكاء الأكاديمي في العالم، البلاد التي تتصدّر البطولة في جوائز نوبل وفي براءة الاختراعات، هذه البلاد تترك نظامها التعليمي يسير مع التيار. إنَّ **المظاهر تخدع**. في تصنيف شانغهاي الشهير، تحتلّ الولايات المتّحدة 16 مركزًا من بين أفضل 20 جامعة في العالم. بيركلي Berkly، ستانفورد Stanford، الخ. ولكنّ هذه المؤسّسات لا تمثّل حقيقة **التعليم العالي** في الولايات المتّحدة. فالمؤسّسات الأخرى تتعدّى نسبة الفشل فيها 50%. كلفة التعليم مرتفعة، ومديونية الطلاب تشكّل لهم ورطة إلى جانب التكاليف.

الوضع في الثانويّات ليس أفضل، حيث إنَّ **40%** فقط من **الطلاب الثانويين يذهبون إلى الجامعات**. النتيجة أنّ أمريكا تنتهي بخسارة الأدمغة.

كل سنة تُباع 85 ألف تأشيرة هجرة للذين يحملون شهادات جامعية، أو يحملون خبرة مهنية معادلة. وتضج الشركات الكبرى بالشكاوى من أن هذا العدد يتزايد.



العنف الاجتماعي والاقتصادي يكرّس التباعد بين الأعراف، ولا حقيقة للأسطورة التي تتحدّث عن انتهاء مسألة العنصرية في مرحلة ما بعد «أوباما». **فبين كل عشرة شبان تُطلق النار عليهم، هناك واحد فقط أبيض والتسعة الآخرون هم من السود العُرَل.**



نصف الشباب السود يعتقدون أنّهم لن يبلغوا سن الـ 35 سنة. ربّما هم يبالغون في التشاؤم، ولكن في الواقع سيذهب شابّ أسود من بين كل ثلاثة يوماً ما إلى السجن.



أميركا تدرك هذا العنف. فهي لا تجهل شيئاً من عنصرية شرطةها، ولا تجهل بؤس 50 مليون فقير ولا تجهل حالات القتل الهائلة.

أميركا تعرف أنّ قيادتها السيئة لحربين في العراق وأفغانستان قد أنهكتها ودمّرت هيبتها. هي ترى **قدامى المحاربين يتسوّلون في الشوارع، أو ينتحرون بنسبة مجنونة (20 منتحراً يومياً عام 2013).**



أميركا تعرف أنّها تبدد أكثر من نصف موازنتها على نظام عسكريّ أمنيّ لا يؤمّن لها أيّ انتصار ولا أيّ هدوء أمنيّ. النتيجة، لا يتبقّى أموال للأموال الأخرى، خاصّة للبنى التحتية. 70 ألف جسر بحاجة إلى الإصلاح بشكل طارئ، حيث بلغت حوادث المرور عليها عشرات الآلاف (240 قتيلاً عام 2014)، القطارات تنحرف عن خطوطها. والطرقات، حتّى في المدن الكبرى، مليئة بالثقوب والحفر.



جزء من الشعب يدرك المشكلة ، ولكنّ الجزء الأكبر لا يعلم بها، ومنهم أعضاء الكونغرس.



«لكي تفهم أميركا يجب أن تفهم الجمهوريين».

كيف يمكن تفهم الأشخاص الذين يجدون أنّ أفضل حلّ للتصدّي لعمليات القتل المنتشرة في المدارس والمسكن الجامعية، هي بتسليح المعلمين؟

كيف يمكن فهم الذين يفكرون بجديّة في أن زيادة الحدّ الأدنى للرواتب (الذي يبلغ 7 يورو للساعة) سوف يؤدي إلى تدمير الاقتصاد الأوّل في العالم؟

كيف يمكن أن نفهمهم عندما يؤيدون باستمرار تصرّف الشرطة التي تقتل متهمًا غير مسلّح، وأحيانًا تطلق النار عليه في ظهره، وهو مقيّد اليدين أحيانًا؟

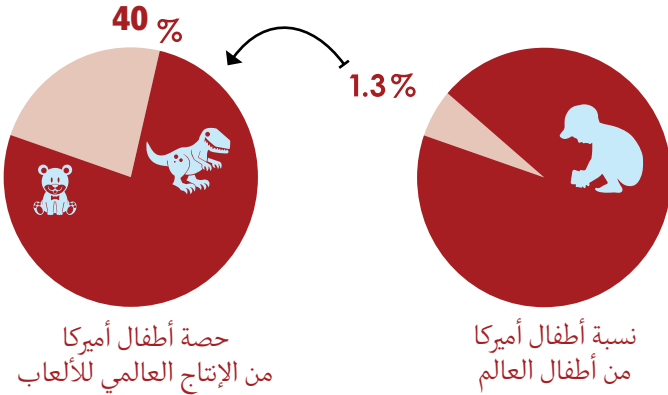
كيف يمكن فهمهم وهم يُغلبون دائمًا المصلحة الخاصّة على المصلحة العامّة؟ ويفضّلون المال والربح على الصالح العام؟

الجمهوريون هم كاريكاتير أميركا. يجسّدون النماذج الأسوأ لها، ولكنهم ليسوا الوحيديين. ومهما كانت الآراء السياسيّة لأغلبية الأميركيين، فالماديّة Le materialisme والفردية l'individualisme تمثّلان أفضّهم الوحيد.

الفردية تجعلنا نفهم مصير الناس الأكثر ضعفًا في مجتمع

يعاني مشكلة الضمير. والأنثية تعرّز دور الكنائس في الولايات المتحدة، التي تتمتع بإمكانيات اقتصادية مرتفعة وتقوم بدور كبير في مساعدة الفقراء، حيث لا يتكفلهم غيرها.

الاستهلاك الزائد لدى الطبقة الثرية يجعلهم يرمون الكثير من الحاجات التي يستفيد منها بعض التجار بإعادة ترتيبها وبيعها، فيمثل قطاعها اليوم (قطاع تجارة الحاجات التي يرميها الأثرياء) حوالي 25 مليار دولار. وعلى سبيل المثال للاستهلاك الزائد تقول الإحصاءات إن **أطفال أميركا الذين يمثلون 1.3 % من عدد أطفال العالم، يشتررون 40 % من الإنتاج العالمي للألعاب، وقس على هذا.**



مع ذلك فإن أميركا تدّعي أنّها الضوء الكاشف للعالم
الحُرّ؟

«يتوجّهون نحونا عندما يحصل أيّ مشكلة»،
حسب ما يرّد بانتظام باراك أوباما ويعضي بلاده
من الفوضى العراقيّة ومن خلق «داعش» الذي
انطلق من العراق.



أميركا تعتبر نفسها أيضاً الأمل لكلّ المُعدمين
في العالم، مع أنّها لا تستقبل النازحين السوريين
إلاّ بالقطّارة. وتعتقد نفسها أنها بلد الفرص للجميع، ما
عدا مواطنيها.

أمريكا كانت قارة عذراء غنيّة بالموارد
الطبيعيّة غير المحدودة. استوردوا «العبيد» كيد
عاملة مجانيّة لبناء مستوطناتهم فيها، وارتكبوا
المجازر بحق سكّانها الأصليين. ولكنهم لم يُحسنوا
خلق عالم جديد من هذا «العالم الجديد».

| من أجل سعادة الأغنياء |

ما أجمل معرض الصور هذا!

على الصفحة الأولى من صحيفة USA today ذات الشعبية الكبيرة في الولايات المتحدة، يعرضون دائماً صور ثمانية أشخاص أثرياء في البلاد، ومن بينهم:

- ستيف إلس Steve Eills صاحب سلسلة مطاعم Chiptole السريعة، وهو الأقل ثراءً بينهم، يملك حوالي 70 مليون دولار.

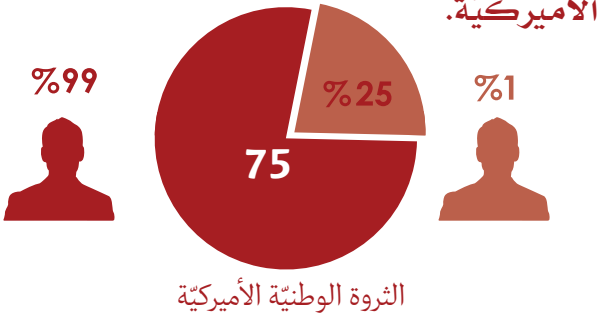
- جون ستومف Jhon Stumpf رئيس مجلس إدارة بنك ويلز فارغو Wells Fargo، ويملك حوالي 87 مليون دولار.

- لي مونفيس Les Moonves، الرقم واحد في قناة CBS التلفزيونية، ويملك 280 مليون دولار.

طبعاً هؤلاء ليسوا الوحيدين. فيتقاضى مثلاً كل مدير من مديري 500 شركة أمريكية حوالي 11.7 مليون دولار كراتب سنوي ما عدا المخصصات.

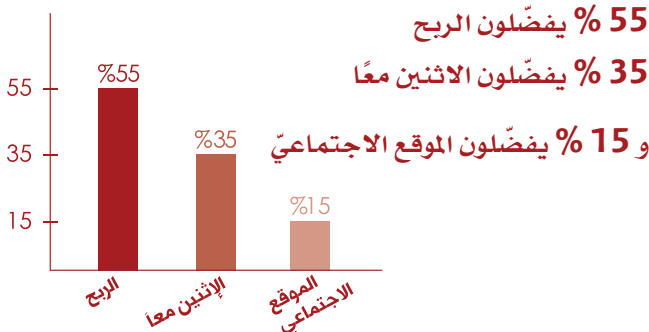
إنهم يعتبرونهم أبطالاً، وفماذج للحلم الأمريكي. إن إنجازاتهم التي جعلتهم يحتلون الصفحات الأولى في الصحف، ويحصلون على إعجاب القراء، هي ثرواتهم.

170 ألف عائلة أميركيّة يمثّلون 1 % من عدد السكّان، يملكون 25 % من الثروة الوطنيّة الأميركيّة.



تنشر مجلة Forbes Magazine كلّ سنة أسماء أغنى 400 شخص للعام. ومن يُردُّ أن يكون من بينهم كان عليه عام 2014 أن يملك 1.5 مليار دولار. أمّا في عام 2015 فقد ارتفع مبلغ الشرط إلى 1.7 مليار دولار.

سأل بنك مورغن ستانلي Morgan Stanley مودّعيه ماذا يفضّلون أكثر، هل الموقع الاجتماعي أم الربح؟ فكانت الأجوبة كالآتي:



وفي الوقت نفسه يقول الناس، أن تفضل المال فهذا لا يعني أنك تتخلّى عن الفقراء.

في هذا المجتمع المنافق، يحاول الكثيرون جمع التبرّعات للفقراء، خاصّة في صناديق المراكز التجاريّة. وهذه المراكز التجاريّة نفسها التي تجمع التبرّعات، تعطي لموظّفيها رواتب فقراء وبائسين فلا يُمكنهم أن يعيشوا منها.

مَنْ هو الفقير في الولايات المتحدة، وفي ذهنيّة هذا البلد؟

هل هو ضحيّةٌ عديمة الحظّ؟ هل تجب مساعدته؟ هل هو إنسان غير كفاء ولم يستطع اقتناص الفرص، وبالتالي لم يحصل على ما يستحقّ؟

هذه الأسئلة البسيطة أو المُبسّطة، التي نعتقد أننا تخطيناها منذ زمن طويل، هي فعلاً مواضيع حوارات على أعلى المستويات. ففي عام 2015 نظّمت منظمة بروكينغ الحقوقيّة (Brookings Institution) التي تُعتبر من المنظمات الأكثر شهرة في الولايات المتّحدة حوارًا واسعًا حول الفقر. وكان ضيف الشرف فيه الرئيس باراك أوباما شخصيًا. وكان موضوع الحوار:

الفقر، هل هو مشكلة اقتصادية أم ثقافية؟

هل يتوجّب على الفقراء أن يعملوا ويستثمروا أكثر في مستقبلهم؟

أم المجتمع بشكل عامّ هو الذي لم يقدم لهم

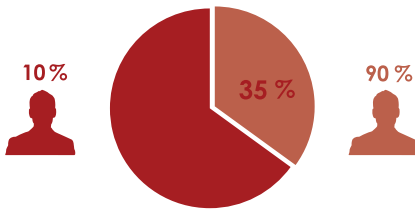
فرص العمل والموارد التي تنقذهم ممّا هم فيه؟

من المؤكّد في كلّ الأحوال أنّ المجتمع يتخلّى أكثر فأكثر عن الفقراء الذين يزداد عددهم بشكل تصاعديّ، وتزداد أحوالهم سوءاً، وتتضاءل آمالهم بالمستقبل.

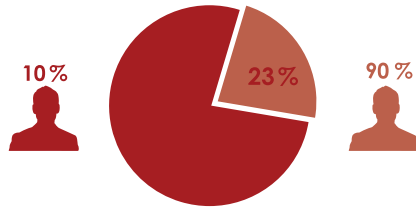


لقد انخفض انفجار اللامساواة في أميركا نهاية السبعينيّات من القرن العشرين. ولكن عاد وبلغ أوجّه أثناء وبعد الأزمة الماليّة التي حصلت عام 2008.

في عام 2012 استحوذ 90% من الأميركيين على نسبة 23% فقط من الثروة الوطنيّة، في حين كانوا يستحوذون على نسبة 35% منها عام 1980.



الثروة الوطنيّة الأميركيّة عام 1980



الثروة الوطنيّة الأميركيّة عام 2012

وبين عامي 1980 و 2012 تصاعد معدّل الغنى للعائلات الأميركيّة الغنيّة بنسبة 1.9% كلّ عام، بينما 90% من الأميركيّين لم يشهد مدخولهم أيّ نموّ. لقد استأثّر بالنمو فقط 10% من المحظوظين، وخصوصاً 0.1% من الأميركيّين حصداً نموّاً بنسبة 5.3% كلّ عام خلال الفترة المذكورة. ففي الثمانينيّات كان يربح ربّ العمل 30 ضعف ما يربحه موظّفوه. هذه هي نتيجة الاقتصاد الحرّ ومفهوم «السوق هو الملك».

بكلّ بساطة لقد جرى إعفاء الأغنياء من الضريبة. ففي عام 1980 كان أيّ مبلغ تحصل عليه العائلة يزيد على 215 ألف دولار تدفع عليه ضريبة تبلغ 70%، ثمّ أصبحت هذه النسبة تُطبّق على المداخل التي تزيد على مبلغ 544 ألف دولار للعائلة الواحدة عام 2015.

أمّا في عام 2016 فإنّ نسبة الضريبة الهامشيّة الأعلى قد بلغت 39.6%، وكانت في عهد جورج بوش الابن 35% على الناس العاديين، أمّا الفئات الأغنى من الشعب الأميركيّ فطبّقت عليهم نسبة ضريبة أدنى من 20%. الموظّفون طبّق عليهم نسَب ضرائب تراوحت بين 25 و 30%. والكل يعرف قصّة المرشّح للانتخابات الرئاسيّة الملياردير «ميت رومني» Mitt Romney الذي صرح بأنّه يدفع 15% فقط ضريبة دخل، بينما سكرتيرته تدفع نسبة أكثر من 20%.

وتتهرب عشرات الشركات من دفع الضرائب. عام 2011 أعلن خبراء الضرائب في مؤسّسة Citizens for Tax Justice وفي مؤسّسة Institute on Taxation and Economic Policy متابعتهم لـ 280 شركة من أصل أكبر 500 شركة ضخمة أميركيّة. فوجدوا ما يأتي:



- 78 شركة منها لم تدفع دولارًا واحدًا ضريبة خلال سنة واحدة على الأقلّ من السنوات الثلاث الأخيرة.

- شركة بوينغ Boeing ، بالرغم من أنّ أرباحها قد قاربت 10 مليارات دولار، فهي لم تدفع دولارًا واحدًا ضريبة خلال السنوات الثلاث الأخيرة (حتى عام 2011).

- بنك ويلز فارغو Wells Fargo ، استفاد بمبلغ 18 مليار دولار من التخفيضات الضريبيّة.

وبالتالي فإنّ أغنياء أميركا هم دائماً أغنياء وفقراءها هم دائماً فقراء.

أمّا عن أعباء الدراسة في الولايات المتحدة الأميركيّة، فقد زادت 440 % خلال الـ 25 سنة الأخيرة، حيث تحطّطت كلفة السنة الدراسيّة 10 آلاف دولار في الجامعات الرسميّة، أمّا في الجامعات الخاصّة فقد بلغت الكلفة السنويّة حوالي 50 ألف دولار.

وفي الدراسات الطويلة المتخصصة مثل الطبّ
فقد بلغت كلفة الدراسة الإجمالية نصف مليون
دولار.

وبالتالي فإنّ الأميركيين متوسّطي الحال يبدأون منذ تاريخ
زواجهم بتوفير كلفة دراسة أولادهم الذين لم يولدوا بعد.
وبالرغم من كلّ تلك الاحتياطات، تجد **3 من كل 4**
طلاب يلجأون إلى الاقتراض، فيبدأون حياتهم غارقين
في الديون حتّى أذنيهم، ومنهم من يتابعون التسديد إلى ما بعد
دخول أولادهم الجامعات، **فبلغت الديون المتراكمة**
على الطلاب لغاية أوّل كانون الثاني عام 2015
ما قيمته 1160 مليار دولار أميركيّ.



إنّ الكلفة الباهظة للتعليم تدفع الطلاب إلى اختيار
الاختصاصات الأكثر مردودية عند التخرّج مثل الطبّ
والحقوق، وذلك على حساب الاختصاصات الأخرى التي

تحتاج إليها الولايات المتّحدة بشكل قويّ، مثل الهندسة. لذا نجد أنّ بعض الشركات ملزمة بتغيير مكان وجودها بسبب عدم وجود الاختصاصات التي تحتاج إليها في المكان الحالي. ومن الآثار الأخرى لارتفاع كلفة الدراسة، ارتفاع كلفة المعاينات الصحية والجراحة وطبابة الأسنان.



| جرف قمم الجبال |

يروى «روبير روكير» وهو مواطن أميركي أنه فوجيء يوماً بوصول ثلاث آليات إلى أرضه ثم بدأت الحفر لاستخراج الغاز الصخري. يقول إنهم قد أُنذروه خطياً منذ عدّة شهور بأنّ الدولة قد باعت المعادن الموجودة في باطن الأرض، ولكنه لم يُعبر لتلك الرسالة اهتماماً حينها ونسيها. ومن المعروف هناك أنّ من يملك أرضاً، يملك ما هو فوق تلك الأرض فقط أمّا الثروات الجوفيّة فهي ملك الدولة. عندها ترك «روبير روكير» أرضه وراح يشتغل سائق تاكسي في مدينة أوكلاهوما.

في تشرين الثاني 2011 حصلت هزّة أرضيّة بقوة 5.7 درجات على مقياس ريختر، وكانت الهزّة الأقوى في تاريخ أوكلاهوما. سبب الهزّة كان الغاز الصخريّ وآبار إعادة الضخّ التي يحفرونها. لم يعلم روكير بحقيقة السبب إلاّ متأخراً وهو أنّه لاستخراج الغاز الصخريّ «اللعين» يجب استعمال الماء بكميّات هائلة، هذا ويضاف إليه موادّ كيميائيّة.

تعيد الصناعة تدوير هذا الماء إلى أقصى الحدود ولكن لا يمكن استرجاع كلّ الكميات منه. إذن يتم ضخه بضغط عالٍ جدّاً لكي يتم التخلص منه في طبقات جيولوجيّة تحت الأرض. ومنذ استعمال هذه التقنيّة ازداد عدد الهزّات الأرضيّة في أوكلاهوما وفي كاليفورنيا، وأكثر هذه الهزّات

تكون ضعيفة، وبعضها قوي كما حصل في أوكلاهوما في الأرض العائدة لآل روكير(كما ذكرنا آنفاً).

خلال سنوات قليلة امتلأ وسط البلاد بالثقوب حتى لتخال أنّ سهول الغرب قد اجتاحتها كلاب البراري. من تكساس في الجنوب لغاية الحدود الكنديّة، كلّها حُفِرَ وثقوبٌ مُقَعَّرَةٌ وشمعدانات في وسط الليالي. السبب في ذلك هو التنقيب عن الذهب وعن الغاز الصخريّ الذي تستعجله أميركا للاستغناء عن النفط. **وخطر ذلك يهدّد بتدمير المناظر الطبيعيّة وبالتلوّث من جرّاء سحبات الغاز، وبالتهزّات الأرضية. وهكذا هي الحال في أمريكا، فكلّما فُتِحَتْ أمامهم طاقةٌ تُؤدّي إلى الذهب، يضيعون كلّ معايير الإنسانيّة.**

في الانتخابات الأخيرة رفع الجمهوريون شعار «صوّتوا للفحم vote for coal»، علماً إنّ ذلك يُوَدّي إلى جرفهم للجبال وتشويه الطبيعة من أجل استخراج الفحم والمعادن.

ومنذ عشرات السنين تتبع صناعة المناجم طريقة جذريّة فتجرف الجبال وخصوصاً قممها، فيسعد بذلك المستثمرون وأصحاب المناجم وكل إنسان يعيش من هذه الصناعة. من هنا كان شعار «صوّت للفحم».

«الجشع» هي الكلمة التي تليق بهذا التجمّع من الشعوب القادمة من شمال أوروبا. فجرّأهم تذهب من غزو القارة، إلى إبادة الثيران ذات السنام، إلى



جرف قمم الجبال، إلى غيرها من الجرائم في كل مكان.

كتب «أليكسيس توكفيل Alexis Tocqueville»، المحب لأميركا، في كتابه «خمسة عشر يوماً في الصحراء»، في ما يشبه كتاب مذكرات خلال رحلاته للحدود، حيث يعطي صورة مرعبة **للإنسان الأميركي** فيقول:

«إنه بارد، متوتر، مجادل بدون رحمة. هو يتمسك بالأرض ويسلخ من الحياة البرية كل ما يمت إليها بصلة. يقا تل تلك الحياة بدون توقّف، ويعريها كل يوم من بعض مكوناتها. بالنسبة إليه أميركا هي وطن غزاة ... وليس له تفكير سوى اكتساب الثروات. هذه كل أهداف أعماله».

«فرانسوا رينيه François René» من «شاتو بريان Chateau Briand»، يطرح في آخر رحلته إلى أميركا السؤال الذي يجيره: «هل الأميركيون في النهاية هم أناس كاملون؟ ألا تسيطر عليهم الذهنيّة التجاريّة الجشعة؟ ألا تشكّل عندهم المصلحة العيب الوطنيّ المسيطر؟»

باسم الجشع، ولكن من دون أن يعترفوا بذلك، تجرّد الأميركيون من كلّ المبادئ. لقد بنوا بلادهم على ثلاثة مرتكزات: **استخراج المناجم من القارة، المجازر بالمواطنين الأصليين، واستبعاد الأفارقة.**

«أوديون Audubon» رسّام الطبيعة المشهور، كان يقتل الطيور ليتخذها نماذج لرسوماته. كتب هذا الرسام

ذات يوم لأحد أصدقائه قائلاً: «أعتبر أنه يوجد القليل من الطيور إذا ما قتلت أقل من 100 طير يوميًا!» (ويقصد بذلك أنه عادةً يقتل أكثر من هذا العدد بكثير). ومنذ ذلك الحين لم يعد يوجد من تلك الطيور إلا تلك الموضوعية في أُطْرِ في المتاحف.



منذ عام 1710 أُبِيدت الأيائل بكل وحشيّة، حيث كانوا يُصَدِّرون أكثر من 10 آلاف جلد أيل سنويًا. والحبش الذي يُعتبر اليوم رمز أكبر الأعياد العائليّة الأميركيّة وهو «عيد الشكر Thanksgiving»، كاد يلاقي هذا الطير المصير نفسه.

أمّا في غرب الولايات المتحدّة فقد استمرّ 20 مليون جاموس (من ذات السنام) في التمتع بالحريّة إلى أن تعرّضت بعد جيلين فقط لحرب إبادة وصارت جماجمها مكدّسة كالجبال، ثمّ أحرقوها وحولوها إلى أعلاف. وهذا الجنون الهدام جرى تطبيقه على كلّ شيء.

كان المستوطن ينهب بالأمس ويقتطع الأرض ويأكل ثرواتها، وحفيده اليوم يتابع من دون خجل النهج نفسه للمحافظة على رفاهيته. فالأميركيّ يستهلك من الطاقة خمسة أضعاف ما يستهلكه البرازيليّ، وأحد عشر ضعّف ما يستهلكه الهندي. ويستهلك ضعفي ما يستهلكه الفرنسي.

هذا إضافةً إلى المأكولات التي تُرمى، وإلى 40% من

الإنتاج غير المستعمل، وإلى ديكتاتورية الموضة في السيارات والأحذية والموسيقى وغيرها. ووصل بهم هذا الاستهلاك المبالغ فيه إلى جرف القمم أيضاً.

ولخداع الناس فقد جرى استبدال خطر التبغ بخطر تغيرات المناخ. ثم أقنعوا الناس فيما بعد أن تغيرات المناخ ليست خطيرة وليس الإنسان هو الذي يسببها، وأن الكلفة الاقتصادية للتصدي للتغيرات المناخية تفوق كثيراً إيجابيات هذا التصدي. ووصل بهم الأمر إلى أن كان أوّل قرار لحاكم فلوريدا هو منع موظفي وزارة البيئة من استعمال تعابير «التغيّر المناخي» و «الانخفاض الحراري».

العيش معاً |



يكفي أن تلقي نظرة من نافذة الطائرة لترى منازل تبعث على التشاؤم، وكأنها زُرعت لكي لا يتعرّف الناس بعضهم إلى بعضهم. بضع عشراتٍ من الفيلات موزعة هنا وهناك. وبين التجمعات السكنية تمتدُّ ممراتٌ طويلة من المروج الخضراء. أما الغابة، فلم تُعد موجودة. مُفترسة، ذائبة في هذه المدينة الجافّة. هذه التجمعات السكنية أنيقة بشكل دقيق، مروجٌ مُشّطة في الصيف، وأوراقٌ مجمّعة في الخريف. زهورٌ منتشرة، هي نفسها في كل مكان، مزهرة على الدوام، يجري تغييرها من قبل عمالٍ لاتينيين غير مصرّح عنهم. لا يوجد عشبة واحدة سيئة، ولا ولدٌ يلعب في الشارع، لا شيء، نظام وحسب. تجمّع يبدو مرتباً لدرجة أننا نتساءل عما إذا كان مأهولاً بالسكان.

تتوجه الإذاعات للسكان كلِّ صباح وكلِّ مساء لترشدهم إلى فن الانتجاع اليوميّ في تلك التجمعات. كلُّ يومٍ يقطع الموظف من خمسين إلى ستين كيلومتراً ليصل إلى عمله. في الطريق يُجري اتصالاته، يقرأ الصحف، يشرب الكثير من القهوة. كلُّ شيء في هدوء تامٍّ ووسط زحمة سير خانقة. **لا يختلط الناس إلا إذا كانوا من العمر نفسه، أو في العمل نفسه أو من العرق نفسه إلخ.. لا يوجد أيّ علاقات أو أي اختلاط اجتماعيّ.**

عندما يفرعُ منزل، يخضع اسم المشتري الجديد إلى الاستفتاء بالتصويت من قبل المالكين الآخرين في التجمّع. هذا الإجراء بالتصويت ليس من خصوصية هذه التجمّعات السكنية فقط، ولكنه يُطبّق أيضاً في أكثر البنايات، أو المُدُن أو التجمّعات السكنية في الضواحي. المال لا يكفي في هذه الحالة، بل يجب أن يُعجَب سكان الحي بالمشتري الجديد أيضاً لأنهم لا يريدون أن يتم إزعاجهم. **وقد خضع السفير الفرنسي لهذه التجربة الحزينة منذ فترة قريبة. حيث أراد أن يتملّك شقّة جميلة في سنترال بارك Central Park، ولكن المالكين في الحي اعتبروا أنّ الدبلوماسي يستقبل الكثير من الزوار، فكان التصويت سلبياً.**

بشكل عام، تعيش أميركا في غيتوات (تجمّعات إثنية). الخريطة العرقية للعاصمة الفيدرالية مذهلة. **واشنطن مقسومة تماماً إلى قسمين: السود إلى الشرق، والبيض إلى الغرب. اللاتينيون الذين يصلون، يؤسسون غيتو خاصاً بهم في الوسط بين المجتمعين الآخرين. والتوزيع منظم من الشرق إلى الغرب، من الأكثر فقراً إلى الأكثر غنى.**

هذه العملية ليست جديدة، ولكنّ المذهل فيها أنّها تستمرّ. وقد جرى تحديدها منذ أواخر عام 1960، بعد الاضطرابات التي حصلت على أثر اغتيال مارتن لوثر كينغ

وضربت حوالي مئة مدينة. كان الكلام عن الفصل السكني (أو العزل السكني). وجرى تأسيس لجنة فيدرالية طرحت وسائل لإصلاح الوضع باعتباره «تهديدًا لمستقبل كل أميركي».



السياسة لم تأخذ قط ذلك بعين الاعتبار. (الرئيس **نيكسون** مثلًا كتب: «أنا مقتنع أن الفصل كان خطأ، والدج القسري عبر السكن أو المدرسة كان أيضًا خطأ»). (الرئيس **ريغان** اعترض على ذلك أيضًا. (الرئيس **كلينتون** حاول بجهد تصحيح الوضع، ولكن من دون نجاح. اليوم، كل المقاييس لتصحيح الفصل السكني هي دائمًا مشاريع فقط) بعد ثماني سنوات من إدارة أوباما.

لا يوجد في هذا البلد إرادة الاختلاط مع أناس مختلفين. حتى إنَّ الشعور العارم هو أن ذلك غير قابل للتحمُّل. ومن التبعات الصادمة نُدرة وجود الزيجات المختلطة.

لقد تضاغت الزيجات المختلطة بين عام 1980 واليوم (2016)، فانتقلت من نسبة 6.7% إلى 15% تقريبًا. ولكن، في التفاصيل، يتبيّن أن هذا الاختلاط يقتصر غالبًا على الاسبانيين والآسيويين. وهذه الزيجات تظهر أكثر في ولايات غرب أمريكا، حيث إنَّ هاتين البيئتين هما الأكثر كثافة. أما الزواج بين البيض والسود فيبقى شأنًا استثنائيًا، مع أنَّها كانت أكثر عددًا منذ حوالي 30 سنة.

الكلمة الأساس في الولايات المتحدة تبدو «اللامبالاة». يتملّكنا الشعور بأنّ الأميركيين يتحاشون بعضهم بعضاً. لا يحصل احتكاك بصري مثلاً. وإذا تقاطع بصرك مع أحدهم مصادفةً، فيشعر أنه مُلرَّم بأن يلقى عليك التحيّة لكي يخرج من الانزعاج الذي وقع فيه. إذا أمسك لك أحدهم الباب، وهذا نادر، سيفجأ جدًّا لو قلتَ له «شكراً»، وسيجيب بصوتٍ مستعجل بإشارة «هم هم» (بالمهمة).

ولأنّهم غير قادرين على العيش معاً، يطلبون من العدالة أن تُنتج أنظمة وقوانين لتحاشي الأسوأ. الأنظمة تقول ما هو مسموح وما هو غير مسموح.

العنصريّة تنتشر حتى بين الشباب، والسكن الجامعيّ هو المثال على ذلك. لننظر كيف هو سلوك هذه النخبة الناشئة المستقبلية من المجتمع؟

فمثلاً تتعرض طالبة من كلّ خمس طالبات جامعيّات، للاعتداء الجنسيّ خلال دراستها، أو لمحاولة اغتصاب. وأغلب حالات التمييز العنصريّ توجد بين كوادرات المجتمع العليا.



أما العلاقات بين الطالبات والأساتذة، فهي قصة أخرى. فقد شكّلت جامعة هارفارد لجنة لوضع سياسة للتعاطي مع السلوكيات الجنسية السيئة. ومن قراراتها أنها منعت أيّ علاقات جنسيّة بين طلاب من الحلقة الأولى مع الأساتذة، أكان الأستاذ من معلمي الطالبة أم لا. أمّا في الحلقة الثانية، فإنّ المنع يشمل الأساتذة والطلاب من الصف نفسه الذي يعلّمه هؤلاء الأساتذة.



شرطة المجمع الجامعيّ هي التي تطبق القانون والنظام. إنّ عالم الجامعات يمثّل المجتمع الأميركيّ مكثّفًا. عالمٌ مجرد من الإنسانيّة، ومليء بسيطرة القوّة والعنف.

بالعودة الى المجتمع الاميركيّ، الشرطة يجب أن تتواجد على الدوام، لأنّه **كلّما حصلت مشكلة، يجري التوجّه إلى الشرطة. الحلول على الطريقة الحبيّة لا توجد في الولايات المتحدة. في أقلّ اشتباك، يجب استدعاء البوليس.** المسؤولون الناضجون لا يجيدون التفاهم مع الآخرين، بل يستدعون الشرطة لكي تتدخّل، وتشجب ما حصل، وهذه العادة تُعتبر ردّ فعل حضاريّ في الولايات المتّحدة كما في كلّ العالم الأنكلوسكسونيّ.

الشكاوى القضائيّة في أميركا هي أوّل عمل يفكّر به المواطن الأميركيّ ضدّ الآخر وضدّ جاره. يشكّل المحامون جزءًا كبيرًا من المنتجات ذات الاستهلاك الكبير. تنتشر دعاياتهم على لوحات الإعلانات

على الطرق السريعة تمامًا كما تنتشر دعايات مساحيق
الغسيل ومطاعم الوجبات السريعة. وتتنوع تخصصاتهم، منهم
من هو متخصص بجوادث السير، ومنهم من هو متخصص
بالمشاكل مع الشرطة، ومنهم بقضايا المهاجرين. والدعايات
المتعلقة بهذه الأخيرة تُكتب باللغتين الإنكليزية والإسبانية.

كل عناصر الحياة اليومية في أميركا مرشحة لأن تتحوّل
إلى نزاعات قضائية: فمثلاً أقل خطأ في مستشفى، أو عند
طبيب الأسنان، أو أقل إشكال آخر، يمكن له أن ينكأ جرحاً
قديمًا ويتحوّل إلى مطالبة بعشرات الآلاف من الدولارات
كتعويضات عطل وضرر تستمر دعاواها سنوات طويلة.

| لا شفقة على الفقراء |



إنّها قصة غريبة. كلّ يوم بعد الظهر، تترك سيارات الموظفين المرأب الواحدة تلو الأخرى، حيث مكاتهم. ثمّ بعد الساعة السابعة مساءً تحديداً، وبعد أن يفرغ المكان، تصل سيارات أخرى. موديلات أقدم من الأولى. يتوجّهون بدون تردّد إلى أماكنهم، متباعدين بعضهم عن بعض، يتجمعون حول حوض وردٍ بُني من الأسمنت. اثنتا عشرة (سيارة)، لا أكثر، مسموحٌ لها بأن تمضي الليل هنا.

الساعة السابعة من صباح الغد، يجب أن يرحلوا ولا يعودوا إلا في المساء. هذا ما اصطلح على تسميته «المرأب الآمن» الذي هو مرأبٌ لا يحقّ للشرطة أن تدخله لطرده رواده.

يوجد من هذا الطراز 23 مرأباً في مدينة «سانتا باربارا»، في كاليفورنيا، تقدّم لهم البلدية من خمسة إلى خمسة عشر مكاناً في المرأب (للراحة). **تمتلى هذه الأماكن طوال الليل، ولائحة الانتظار تطول ممّن يتمنّون الحصول على مرأبٍ آمنٍ مثله.**

«ريك سبنسر Rick Spencer» يعتبر نفسه سعيداً لأنّه يستطيع أن يبيت مع سيارته في هذا المرأب. يبلغ من العمر 67 سنة. إنّه محاربٌ قديمٌ في فيتنام. «ريك» كان دائماً يعمل، وجمّع العديد من الثروات. كان مديراً لمؤسسة

صغيرة لمكبرات الصوت. اليوم، يقبض راتب تقاعده الذي يبلغ 864 دولار ويعيش في سيارة أولدزموبيل صنعت عام 1980.

مبيته في هذا المكان، كما يقول، استطاع أن يحتفظ بقدرة على تنظيم نفسه في مساحة صغيرة. في المقعد الخلفي لسيارته، كلُّ شيء مُرتَّب بالميليمتر. كلُّ شيء في علبة وكلُّ علبة في مكانها: مدفأة، مؤن، ملابس، أدوات الحمام الضرورية.

نمط حياته لا يتغيَّر، يترك المرأب قبل الساعة السابعة صباحًا بقليل، يتَّجه إلى نادي الرياضة الأقلَّ سعرًا في سانتا باربارا. بمبلغ 30 دولارًا شهريًا يستطيع الدخول إلى النوادي الرياضية وحمّامات الاغتسال، وهذا يغيِّر كلَّ مزاجه. ثمَّ يهيم على وجهه خلال النهار، يفتش عن مكان يوقف فيه سيَّارته، بعيدًا عن خطر الغرامات، أو أخطر من ذلك يريد إبعادها عن خطر السرقة. ويذهب يوميًا إلى ملتقى المحاربين القدامى يمضي من وقته قدر الإمكان، ويستعلم عن ملفِّه حول طلبه القديم للحصول على مسكن، وما زال ينتظر الجواب عنه، فلا يوجد أيُّ تقدُّم في هذا الملفِّ منذ سنوات.

ريك هو صاحب عرَّة نفس، وصبور، واقتصاديٌّ جدًّا. يعترف بصوتٍ هادئٍ في لحظة انتهاء حوارنا، أن ما يجري معه هو «مُحِبِّط»، فيستعمل حتى كلمة «التعذيب»، ولا شكَّ في أنَّه كذلك يعيش حياته.

في أمريكا يمكن أن يكون الشخص موظفًا، ولكنه فقير ومشرد. وفي هذه الحال هو في أسفل السلم الاجتماعي، حيث يُسمّى هذا النوع من الموظفين «العمّال الفقراء». لأول مرّة، ينفذُ إجراء مطاعم الوجبات السريعة (fast foods) إضرابًا بدأ بمئتي شخص، ثمّ توسّعت حركته لتصل إلى 60 مدينة ثم إلى 150 مدينة عام 2014، إلى أن وصلت المشاركة في الاضراب إلى 500 مدينة عام 2015. مطالبهم كانت رفع أجر ساعة العمل من 7.25 إلى مبلغ 15 دولار. وهؤلاء الأجراء هم من أولئك الذين يجري توظيفهم أو صرفهم من الخدمة برمّشة عين، فلا نقابة تساندهم أو تدافع عنهم.

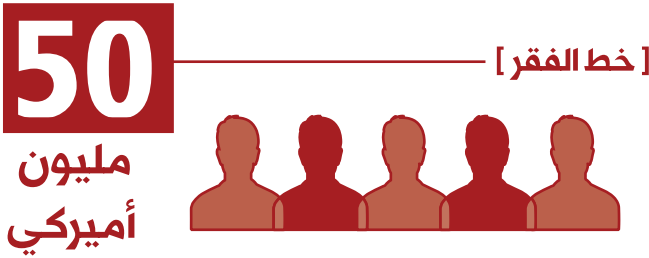


في نيويورك يوجد حوالي 50 ألف شخص من المشرّدين أكثريتهم من عائلات مشرّدة بأكملها. بين كل أربع عائلات من المشرّدين يوجد عائلة على الأقلّ فيها شخص موظّف. نسبة 16% من العزّاب المشرّدين هم موظّفون. منهم من هم رجال أمن ومنهم من هم حراس مرآب، أو باعة في مخازن كبيرة أو موظّفو مطاعم وجبات سريعة.

والذي ينطبق على نيويورك موجود أيضًا في آخر البلاد. لوس أنجلوس هي عاصمة المشرّدين، حيث وصلت نسبتهم إلى 12% من السكان بين عامي 2013 و 2015 بسبب تضخّم الإيجارات. آلاف الأشخاص وجدوا أنفسهم بلا مأوى. وفي كلّ مكان نرى أنّ ارتفاع نسبة

العاطلين من العمل ليس سبب كثرة المشردين، بل إنَّ انخفاض الرواتب هو السبب الحقيقي.

الفقر وصل في الولايات المتحدة إلى مستوى ضجّت من وطأته مدنٌ وولاياتٌ ومؤسساتٌ حتّى كيانات سياسية. يوجد ما يقارب 50 مليون شخص في الولايات المتحدة الأميركية، يعيشون تحت عتبة الفقر. ويتغيّر هذا الرقم بين سنة وأخرى وفق الحد الأدنى المعتمد للأجور ووفق الحالة الاقتصادية للبلاد.



والأمر الصادم هو أنّ هذا الرقم الذي تضخّم مع الركود الذي حصل في سنوات 2008-2011، لا يتحسن مع تحسّن الوضع. إضافةً إلى الخمسين مليون هؤلاء، يعيش مثلهم على شوريا الفقراء التي يسمّونها هناك «برنامج الغذاء الإضافي المساعد» Supplemental Nutrition Assistance Program SNAP.

الوضع متدهور لدرجة أن كل المدارس الرسميّة تقدّم يومياً وجبة الفطور مجانياً، وهذه الوجبة هي الوجبة الرئيسيّة عند الكثير من التلامذة. في الشمال والغرب من البلاد، وللمرّة الأولى أصبح الأطفال الفقراء هم الأغلبية من التلامذة. وإضافةً إلى الفطور تقدم هذه المدارس الرسميّة وجبة طعام بتعرفة مخفضة. ولد من إثنين في تكساس يحقّ له تناول تلك الوجبة، في كاليفورنيا 54% من الأطفال، و 60% في الميسيسيبي يحقّ لهم الحصول على تلك الوجبة، الخ.



هذه المساعدات الغذائيّة تكلف الدولة ثمنًا باهظًا. الوجبات (للفقراء) التي تسمى food stamps بلغت 74 مليار دولار عام 2015، بينما كانت 38 مليار دولار عام 2008، أي قبل الأزمة. هذا التضخّم في المصاريف يقلق الجمهوريين، وقد وصف أحدهم باراك أوباما في الحملة الانتخابية عام 2012 بـ «food stamp president» (أي رئيس الوجبات الغذائيّة). وطبعًا السود هم أكثر المستفيدين من تلك الوجبات لأنهم الأكثر فقرًا.

لم يستفد من النهوض إلا الأغنياء. يُقدّر أنّ 95% من الأرباح منذ نهاية الأزمة، ذهبت إلى فئة الـ 1%، لا بل إنّ 60% من هذه الأرباح ذهبت إلى شريحة الـ 0.1% من الشعب. باراك أوباما وبعد سبع سنين في البيت الأبيض، قال في خطاب له عام 2015 حول الفقر، أنّ رؤساء الشركات الكبرى يقبضون أكثر من

كل معلمي الروضات في البلاد. النتيجة هي أنّ مدخول العائلات لا يتحسن ونسبة الفقراء لا تنخفض.

في واشنطن، من أصل ألف منزل صُودِرَ عشوائياً، يوجد 200 منزل فقط صودر بسبب ديون أصلية (ديون ما عدا فوائدها) تبلغ أقلّ من 1000 دولار. أكثرية الضحايا هم من المتقدمين في السنّ، الذين يعيشون غالباً وحيدين. وزيادة على ما يحصل لهم، شهدنا قضاة ينطقون بحكم مصادرة منازل خلال وجود أصحابها في المستشفيات، عاجزين عن الدفاع عن أنفسهم.

إذا كان هناك بلدٌ يسحق الفقراء، فهي الولايات المتحدة الأمريكية. مبدأ «الكفالة caution» يدير كلّ السلسلة القضائية، ابتداءً من الجرم البسيط لغاية جريمة القتل يجري حلّها بالمال. عدد من القضاة يتمللون من هذه الحالة. وبعض الجمعيات تشنّ حرباً على واقع القضاء بالمال، مثل «American Civil Liberties Union». هذه الجمعيات تلاحق المدن والمؤسسات التي تمارس التمييز العنصري ضد الفقراء لمجرد أنهم قصروا في دفع محضر ضبط أو لمجرد ارتكابهم جريمةً بسيطاً مثل عدم استطاعته جمع مبلغ الكفالة. **ولكن في بلد يكون فيه الغنى فضيلة، من يكن فقيراً يكن قد ارتكب إثماً عظيماً.**

| الأدغال: الطعام المميت |



إنه كابوس، أكثر من 3000 قتيل، 128 ألف شخص في المستشفيات، أميركي واحد مصاب من كل ستة. أسوأ من حادثة 11 أيلول تتكرر كل عام، سببها التسمم الغذائي. المسؤولون معروفون، وكان يجب أن تذهب أمريكا إلى حربٍ ضدهم، مثلما فعلت ضد الإرهاب، على أمل أن تحصل على نتائج أفضل بكل تأكيد. ولكن لا أحد يتحرك.

بكتيريا الإيشيرشيا كولي E.coli (بكتيريا موجودة في الأمعاء) والسالمونيلا salmonella (ميكروب يسبب الإسهال) تتابعان تخريبهما، وتسخران من حمم الأمونياك الذي تغطس الصناعة الدجاج فيه. لا يوجد في الولايات المتحدة أي أمن غذائي. وليس هذا وحسب، 48 مليون شخص يصابون بالمرض كل عام بسبب التسمم الغذائي، من بين كل الطبقات الاجتماعية. فلنضع جيداً، نحن لا نتكلم عن تبعات الوجبات السريعة، إنما نتحدث عن التسمم المتكرر فقط. كل التلامذة قرأوا قصة «الأدغال» the jungle، «الأدغال» الواسعة الانتشار (الأكثر مبيعاً) من تأليف Upton Sinclair والصادرة عام 1906، جرت أحداثها في شيكاغو، في أكبر مسالخ البلاد، بداية القرن العشرين. إنها رواية ولكن كل ما جرى فيها كان حقيقياً.

تقول القصة أنّ السياسيين وقوات البوليس مرتشون من قبل صناع اللحوم. مع غياب تام للنظافة والتدقيق في صناعة الغذاء الملوّث. الأوصاف هي حقيقية جدًّا، والفضيحة كانت كبيرة جدًّا عند صدور الكتاب، ما دفع الرئيس تيودور روزفلت إلى أن يستدعي الكاتبة Upton Sinclair لكي يرى هو بنفسه الوقائع. في أعقاب تلك الفضيحة أسس ما يُسمّى «إدارة الغذاء والدواء Food and Drug Administration FDA» وجرى إعطاؤها صلاحية مراقبة الغذاء. ولكن بعد قرن من تأسيسها بقيت الأمور على ما كانت عليه.

ابتداءً من القرن الثامن عشر، كان الإنتاج الزراعيّ جيّدًا ومنتجًا وصحيًّا إلى درجة أنّ السكان كانوا في حالة صحيّة جيّدة وكان أملهم بحياة طويلة يفوق أمل أقاربهم في أوروبا. ولكن الوضع سرعان ما بدأ يتدهور بسرعة، على مدى عدّة أجيال، منذ الثورة الصناعيّة.

في سنة 1930 أذى تأسيس مطاعم ال drive-in إلى اكتشاف الوجبات السريعة. وذهب الأخوان ماكدونالد إلى تطبيق الطرائق الصناعيّة في مطاعمهم، بيدّ عاملة غير مؤهّلة. فحَقَّضوا كلفة الموادّ الأوليّة، وكلفة اليد العاملة، من أجل ربح أكبر على الدوام. وهكذا تضخّم حجم مطاعم ماكدونالد وأمثاله إلى حدّ أنّهم وضعوا أيديهم على كامل الزراعة الأميركيّة. وسرعان ما أضحت مطاعم الوجبات

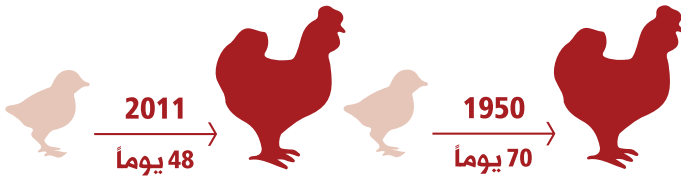
السريعة أول مُشترٍ لكلِّ شيءٍ: للبطاطا والبندورة والخس والدجاج ولحم العجل وغيره... وكانوا هم الذين يضعون شروطهم على المنتجين الذين لم يكن لديهم خيارٌ آخر سوى الخضوع. وهكذا تحولت أمريكا كلها إلى مستهلك للوجبات السريعة، فإن لم تذهب إلى ماكدونالد، تذهب إلى غيره.



اليوم، أصبحت التغذية الصحية في الولايات المتحدة تحديًا نادر الوجود. ينفقون الكثير من المال في المحلات الفخمة، ولكن لا ثقة بالنتائج. **المنتجات الغذائية هي عبارة عن مواد كيميائية. فتربية الدجاج تجري بالهرمونات والمضادات الحيوية، ويعمدون إلى تقديمها إلى 90% من المستهلكين بأسعار لا تضاهي.** والأميركيون يدركون تمامًا خبث مطبخهم وخبث منتجاتها. على الأقل أولئك الذين زاروا دولاً أخرى. فالذي زار دولاً في أوروبا كفرنسا أو إيطاليا مثلاً، يتكلم عن رحلته بصوتٍ متهدج، وعيونٍ لامعة وغصّةٍ ثقيلة: آه، الغذاء الغذاء! Ah the food. the food!

لجذب انتباه المستهلكين، تجد أحياناً في أجنحة بعض المخازن، لوحاتٍ قد كُتِبَ عليها بخطّ عريض: «غذاء حقيقيّ Real Food». كيف يمكن الوصول إلى هنا؟ **عام 1950 كان يجب الانتظار 70 يوماً لتربية فروج قابل**

للاستهلاك، أمّا اليوم فإنّ ذلك يحصل في غضون
48 يوماً فقط.



الدواجن سميّة، لا تستطيع أن تنتصب على قوائمها وتزداد سمنةً أمام ناظريك في علبٍ عملاقة لا يدخلها النور، تتغذى بالهرمونات والمضادّات الحيويّة وبعض مخلّفات الذرة. ثمّ تغمس بالصلصة لكي تعطيها القليل من الطعم، وتوضّب في علب بلاستيكيّة لتكون جاهزة للاستهلاك بسعر 6 إلى 7 دولارات. ولأنّ الخاصيّة الجوهرية لذلك الغذاء المأساويّ تدنيّ كلفته، فإنّه من الناحية الغذائيّة لا يساوي شيئاً.

إنّ التدقيق في عمل بعض شبكات مطاعم الوجبات السريعة مثل «تاكو بيل Tako bel» يبيّن أنّ كلفة الوجبة الكاملة تبلغ 3 دولارات فقط. بناء نظيف، وإنارة، وقاعات مبرّدة، وجيش من الموظّفين الفقراء الذين يعملون سبعة أيّام في الأسبوع، وبعضهم يعمل على مدى 24 ساعة متواصلة. فإذا احتسبنا كلفة كلّ هذه الخدمات المميّرة والرواتب، ماذا يبقى لكلفة الغذاء؟ لا شيء سوى القليل... إذن السعر المتدنيّ للوجبة السريعة هو الدليل على غياب الأمن الغذائيّ.

الزراعة الأميركية مُركّزة ومُخصصة، وهدفها الأوّل تخفيض الكلفة وزيادة الأرباح، فينتهي بنا الأمر أن لا نجد أيّ إنتاج زراعيّ إلا في السوبرماكت، المكان الوحيد الذي نستطيع أن نشترى منه الغذاء. ف نجد مثلاً الفريز يُباع تحت ماركة «Discroll's» التي هي أكبر منتج زراعيّ وتحتكر السوق. تأتي هذه الشركة من مكان انطلاقها في كاليفورنيا لتُغرق السوق بالفواكه الخالية من أي طعم. 90% من الحس مصدرها كاليفورنيا. تقطع رحلة الشحن مدة ستة أيام لتصل إلى الشاطئ الشرقي للولايات المتحدة، ثم تُعرض للبيع بعد القطار بعشرة أو اثني عشر يوماً. وهذا ينسحب على باقي المنتجات الزراعية مثل البندورة والشمام والتفاح والإجاص، الخ.



عام 1950 كانت 5 شركات كبرى تتحكّم بنسبة 20 % من سوق لحم البقر. اليوم أصبحت 4 شركات كبيرة تتحكّم بنسبة 80 % من هذا السوق. وفي كلّ الولايات المتّحدة لا يوجد إلا 12 مسلخاً عملاقاً. أكبر المسالخ يوجد في «تار هيل Tar Heel» في كارولينا الشمالية. كلّ يوم ينتقل في ذلك المسلخ 32 ألف خنزير من الحياة إلى الموت. فلو دخلت بكتيريا في أحد تلك المسالخ، ينتقل المرض إلى كلّ أميركا.

الزراعة الأميركية لا تساوي شيئاً من دون المنتج الأهمّ فيها: «الذرة». فهي تُزرع في كلّ مكان. أولاً في الحقول يُزرع 32

مليون هكتار بالذرة، وهذه تساوي تقريباً الأراضي الزراعيّة الفرنسيّة كلّها. ثمّ في الدرجة الثانية توجد في السوبرماركت. مشروب الذرة الغنيّ بالفريكتوز high fructose corn syrup، هو أسوأ سكر موجود، ويدخل في صناعة كلّ شيء كالحبز، والمعلبات، والمشروبات، والوجبات المحضّرة.

تنتج كاليفورنيا أكثر من ثلث الحُضار وثلثي الفواكه التي تُستهلك في البلاد. شمسها الدائمة المرفقة بالري الهائل، صنعت الثروة للمزارعين. 90% من المياه المُستهلكة في الدولة، تذهب إلى الزراعة.

أما ما بعد غرب البلاد، فكلّ الزراعة الأميركيّة قائمة على الجفاف. في «كانساس Kansas» مثلاً، جامعة الدولة تشجّع على الزراعات التي لا تستهلك المياه وبالمدورة (أي يجري زراعة الأرض كلّ عام بنوع مختلف من البذور من أجل المحافظة على خصوبتها)، ولكّنها غير ناجحة. كما تجدر الإشارة إلى انتشار عادة الاستثمار في حفر الآبار الأرتوازية التي لا يمنعها القانون لغاية اللحظة، ما يؤثّر في الينابيع فيجفّفها.

هذه الزراعة الكارثيّة تتطوّر في حلقة مغلقة، فتجد الإسراف بالمضادات الحيوية، واستنزاف موارد المياه، والتخلّي عن المدورة بالزراعات من أجل تفضيل الزراعات الأكثر ربحاً (المدورة تُخصب التربة).

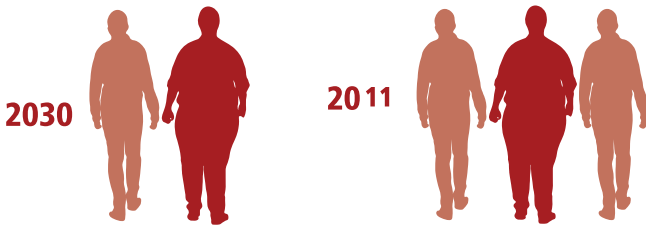
بالنسبة إلى الأكثرية الساحقة من الناس الذين يجهلون

كلّ شيءٍ عن الزراعة وعن الريف، صناعة الأغذية الزراعية هي قبل كل شيء موادّ إعلانيّة على شاشات التلفزة. فالإعلانات تجتاح كلّ البرامج وتتنوع على نوعين، تلك التي تقدّم موادّ غذائيّة، وتلك التي تقدّم الأدوية التي تساعد على الهضم.



إنّ البرنامج التلفزيوني الأمريكيّ، رياضيًا كان أم برنامجًا إخباريًا، أم مسلسلًا، هو قبل كلّ شيء حملة ضدّ السكريّ والكوليستيرول، محاطة بإعلانات تزيد الشحوم تحت شكل سندويشات وبيتزا وصلصة وغيرها، ثمّ يضاف إليها الموادّ التي تساعد على النحافة وعلى تجاوز مشاكل الأمعاء.

من كلّ ثلاثة أشخاص تجد شخصًا بدينًا، ويُتَوَقَّع أن يصبح العدد شخصًا بدينًا من اثنين عام 2030. إذا أضفنا إليهم الأشخاص البدينين فوق العادة، تصبح نسبة البدانة 63% من المواطنين.



بالنسبة لمرض السكريّ، يوجد عمليًا 30 مليون مريض سكر، أي أمريكي واحد من كل عشرة أمريكيين.

في نيويورك، كلَّ يوم يموت 16 شخصًا بسبب مرض السكري. الفيتامينات تُباع في الصيدليّات وعند اللحّامين. ومنذ فترةٍ غير بعيدة كانوا يبيعون علب السجائر في أغلب الصيدليّات.

تحاول أعلى السلطات في البلاد أن تتصدّى لهذا الواقع. الـ FBI، مثلاً، فرضت على عناصرها تمارين جسديّة إلزاميّة لمن هم دون الـ 40 عاماً: 24 مرّة ضغط، 35 مرّة حركات ليونة، ركض 300 متر بأقلّ من دقيقة، وجري 1500 متر بأقلّ من 18 دقيقة. هو برنامج يجب أن يطبقه كلُّ من يريد أن يحتفظ بعمله.

السلاح في كل مكان

كيف ينظّم الجيران أنفسهم في الولايات المتحدة؟ يُؤسسون ما يُسمّى «مراقبة الأحياء - Neighborhood Watch». يضعون لافتات لإخافة البلطجية. بشكل عام، هذا لا يجميهم، ففي حال حصول أيّ حادثة، يستنجدون بالشرطة.



ليل 26 شباط 2012، قرر «زهرمان»، الحارس الأبيض في التجمّع السكني في سانفورد فلوريدا، أن يقوم بدوريّة وحده، دون أيّ سبب خاص. كان السكن هادئاً، وفجأةً ظهر شبّحٌ مقلّق، شابٌ أسود يضع غطاءً على رأسه، فما كان من زهرمان إلا أن قتله بواسطة مسدس 9 ملم.

قال للشرطة إنّه قتله في حالة دفاع عن النفس، وادّعى أنّ الشاب قد هاجمه. الشاب هو تلميذ ثانويّة عمره 17 سنة، لم يكن مسلّحاً. كان خارجاً من سوق صغيرة، وكان ذاهباً لزيارة صديقه على خطوتين من المكان. ولم يكن يبدو عليه الجهوزيّة لافتعال أيّ مشكل.

جرى اقتياد «زهرمان» إلى مكتب الشرطة، وتمّ معالجته من جروح خفيفة في رأسه، ثم أُفْرِج عنه خلال خمس ساعات. وعندما خرج من مركز الشرطة في نهاية الساعات الخمس، كان قد استرجع سلاحه واحتفظ أيضاً بحقّ اقتناء المزيد منه. ولكن فيما بعد فقد هذا الشخص (زهرمان)

حقه في التسلح لكثرة ما تورط بالمشاكل.

والسبب في إطلاق سراحه هو قانون «Stand Your Ground» وتعني «دافع عن أرضك». هذا القانون هو خاص بفلوريدا وبعض الولايات الأميركية الأخرى، من الجنوب خاصة. هذا القانون يسمح لأي شخص يشعر بأنه مهدد بأن يستعمل القوة القاتلة عند الحاجة، حتى إن لم يكن في منزله، إن كان مهاجمه مسلحاً أم لم يكن. إذن هذا نوع من الإذن بالقتل بمجرد أن يشعر بالخوف. بعد ستة أسابيع لاحقاً، وبعد حملة إعلامية واسعة وعدة تظاهرات، أتهم «زيمرمان» بالقتل. ولكن جرى تبرأته من قبل لجنة قضائية شعبية.

نعرف أن الولايات المتحدة مريضة بأسلحتها. أكثر من 300 مليون قطعة سلاح هي بأيدي المواطنين . أحد عشر ألف قتيل سنوياً كرقم وسطي. حوالي 90 ألف جريح.



[سنوياً]

منذ عام 1968، أكثر من مليون شخص قُتلوا في الولايات المتحدة بالسلاح الناري.



كيف يحصل هذا؟ بكل بساطة لأنّ البنادق والمسدّسات تشكّل جزءاً من الحياة اليومية، تمامًا كما الهاتف الذكي. يسمح القانون للمواطنين بحمل السلاح أينما ذهبوا. ومن ناحية ثانية يُنصح الغرباء (عابرو السبيل في الولايات المتحدة أو السُيَّاح) بعدم التوتر إذا ما تعرّضوا لحادث، لكي ينقذوا حياتهم من طلقة نار الطرف الآخر. تمامًا كما حصل مع أحدهم الذي قتله أحد عناصر الأطفائية وهو غارق في السُّكر. هذه هي أمريكا.

كل سنة مثلاً يجدُّ الجهاز المولج بأمن المطارات، المزيد من السلاح مع المسافرين. ليس بنيتهم خطف طائرات، هم يأتون إلى التفتيش والمسدّس تحت الجاكت، أو على الخصر أو في الشنطة. هذا الوضع هو في ازدياد مستمرّ.

يزداد حمل السلاح ويتوسّع في الجامعات والحدايق، وفي المطاعم وفي القطارات. سلاحٌ مخفيّ يُعبر عنه بالانكليزية «concealed weapons». ويناضل أنصار حمل السلاح حاليّاً لكي يستطيعوا حمله بشكل علنيّ وظاهر. يضاعفون حملاتهم الإعلامية ويحملون أسلحتهم الرشاشة في المطاعم والأماكن العامّة، ليفرضوها أمرًا واقعيًا ثمّ يبيحها القانون كما حصل في تكساس.

في الولايات المتّحدة، لا يستطيع الشابّ
الحصول على قنينة البيرة قبل سنّ 21، بينما

يستطيع حمل السلاح بسهولة أكبر بكثير. 40 % من مبيعات السلاح تحصل في المعارض أو بواسطة الانترنت بين الأشخاص من دون أي رقابة، من المسدس الصغير لغاية المسدس الرشاش نصف الاوتوماتيكي. ولا تُطلب الهوية والسجل العدلي إلا إذا كان الشراء من بائع سلاح متخصص. حاول باراك أوباما تعميم تلك الشروط لا في محلات بيع السلاح فقط، وأصدر مرسومًا بذلك في بداية عام 2016، ولكن ترجمته بعيدة عن التطبيق. **كل عام آلاف المجرمين والمرضى العقليين، يتسللون عبر الثغرات القانونية الواسعة جدًا لشبكات القبض على المخالفين.** حتى الإدارة لا تستطيع مراقبة المخليين لأنها لا تمتلك الجهاز المخصص لذلك.

أمّا عن أنواع السلاح المتداول، فيصل إلى السلاح الهجوميّ الذي يُرَوّد ببعضه الجيش الأميركيّ، مثل AR-15 وال M16. الفرق الوحيد بين الاثنين هو أنّ الأوّل هو نصف أوتوماتيكيّ بينما الثاني (M16) هو أوتوماتيكيّ بالكامل. ويتراوح سعر القطعة بين 600 دولار و 2000 دولار. وتجدر الإشارة إلى أنّه يوجد بين أيدي الناس حاليًا **حوالي 3.5 مليون قطعة سلاح من نوع AR-15،** يستعملونها إمّا للصيد وإمّا في المواجهات مع الشرطة، أو في المشاكل التي تحصل بين الناس وتؤدي إلى ارتكاب الجرائم. مثلاً، بالسلاح نفسه قتل أحدهم 12 شخصًا في ضاحية

دينفر، وارتكب «آدم لانزا Adam Lanza» مجزرة ساندي هوك في كانون الأول 2012 حيث سقط فيها عشرون تلميذًا وست معلمين ثم قتل أمه وانتحر.



ظهر الرئيس أوباما على التلفاز وبجانبه نائبه جو بايدن. كانا متأثرين متضامنين مع عائلات الضحايا. حاول أن يلعب دور الموهوب والقادر على الإقناع، تساءل أوباما ساخطًا كيف يمكن أن يستمر هذا الوضع، يتنزه أيُّ كان بمسدسه؟ وكأنَّ الرئيس يعرف بذلك للمرة الأولى في حياته!!! علمًا بأنَّ أوَّل أعماله عام 2009 كان توقيع القانون الذي يسمح بحمل السلاح في الحدائق العامَّة. وضع أوباما ثقله مع جون بايدن لتغيير الوضع. وأسمع أوباما من حوله أنه يجب معالجة الموضوع بطريقة أكثر شمولية عبر مراقبة الذين يشترون السلاح بطلب سجلهم العدلي وإفادة صحية ذهنية.

بذكاء، أدارت ظهرها منظمة (National Rifle Association) وهي الجمعية التي تطالب بحرية اقتناء السلاح وحمله. طيلة الأسبوع الذي تلا الجريمة، كانت هذه المنظمة صامتة وغائبة عن الجدل، ثمَّ ظهر نائب رئيسها «واين لا بيير Wayne La Pierre»، ودعا إلى مؤتمر صحافي، **شرح فيه أنه لكي يجري تجنب جرائم كهذه يجب وضع حراس مسلحين في المدارس، ويجب تسليح من يرغب من المعلمين.**

الحصيلة ستكون رهيبة، في السنة التي تلت

جريمة «ساندي هوك»، كل الولايات اتخذت إجراءات جديدة، ثلثا قوانينها سهّلت الحصول على السلاح أكثر من السابق، والثلث فقط من القوانين زادت إجراءات المراقبة. هذا الاختلاف في الموقف يتبع خط الانقسام بين الجمهوريين والديمقراطيين.

عملياً كل مدارس البلاد زادت إجراءاتها الأمنية، وبعضها أتبع إرشادات «واين لايبير»،.. أمّا بالنسبة لمنظمة NRA، فتؤكد أنّها رجحت مليون منتسب جديد إليها في السنة التي تلت الجريمة.

من بين الأيام الكبرى من التاريخ التي يجب أن يعرفها كل مواطن، هو يوم 22 أيار 1977، في ذلك اليوم، بعد ليلٍ مرعب، سيطر أسوأ المتطرفين على منظمة NRA ليحوّلوها إلى ما هي عليه اليوم. اللوبي الأقوى في واشنطن يعمل من أجل قضية واحدة هي: **حرية امتلاك السلاح الناري.**

عندما جرى تأسيسها عام 1871 في نيويورك من قبل قدامى الضباط من الحرس الوطني والجيش، كانت جمعية NRA عبارة عن نادي لهواة الصيد والرماية الرياضية. وبقيت كذلك مدّة قرن. لم يفكر أحدٌ يومها بإنشاء لوبي للأسلحة النارية.

في الستينيات من القرن الماضي، في تظاهرات العنف السياسي، وبعد اغتيال مارتن لوثر كينغ وكيندي، والحراك العرقي، أقرّت أمريكا قانون «Gun Control Act». وهو

القانون الأول الذي ينظّم التجارة بالأسلحة النارية في الولايات المتحدة وتبادلها بين الولايات. ولكن يمنع بيعها للقاصرين، وللمرضى العقليين، وللمجرمين.



في سنة 1968 كان عصبه من الشباب المتطرفين يحملون بالسيطرة على المنظمة ووضعها بخدمة إيديولوجيتهم، ومن بينهم، «نيل كنوكس Neal Knox» من تكساس، وكان صحافيًا، أسّس وأدار صحيفة «Gun Week Magazine» مدّة 30 سنة. **كان هاجسه إلغاء أيّ رقابة على السلاح، حتّى على الرشاشات الثقيلة.** «كنوكس» يذهب بعيدًا جدًّا في هذيانه، يعتقد جدًّا أنّ بعض الأحداث المأساوية التي حصلت في الستينيات كانت مدبّرة من الدولة الفدرالية بهدف تحريك قانونها حول مراقبة السلاح.

في عام 1986، انتصر هذا الخط، إذ أقرّ الكونغرس قانون «Firearms Owner's Protection Act». الذي عدّل قانون 1968 (المتعلّق بتنظيم حمل السلاح). هذا القانون ألغى، أكثر القيود المفروضة على بيع الأسلحة من ولاية إلى ولاية أخرى، ومنع الدولة الفيدرالية من إنشاء قاعدة معلومات بلوائح الذين يمتلكون أسلحة نارية.

في عام 2008، أقرّ مجلس القضاء الأعلى الأميركيّ، ذو الأغلبية المحافظة، بأغلبية 5 أصوات

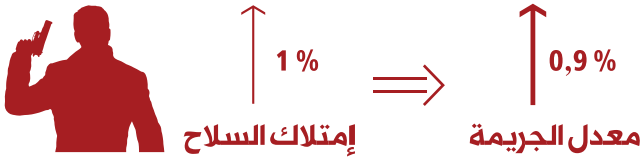
ضد 4، الحقّ لكلِّ فردٍ بأن يملك سلاحًا ناريًا. هذا التعديل يريد أن يقدّم للأميركيين إمكانية أن يتسلحوا وينظموا أنفسهم في ميليشيات ليحموا أنفسهم من أعداء محتملين حتّى من الدولة الفيدراليّة التي جرى بناؤها حديثًا، في حال أصبحت هذه الأخيرة متعسّفة.

NRA هي منظّمة غنيّة، يبلغ حجم أعمالها 32 مليار دولار، وفيها مئة ألف موظّف. بلغت مبيعاتها نسبة 23% من مبيعات الأسلحة عام 2009 بعد انتخاب أوباما. أنفقت 20 مليون دولار في انتخابات عام 2012، منها 9 ملايين دولار لتشويه صورة باراك أوباما، وكان شعارها: «دافع عن حرّيتك، اهزم أوباما». الباقي ذهب هنا وهناك في الولايات المفتاحية لكي يجري القضاء على المرشحين الديمقراطيّين المؤيدين لمراقبة السلاح.

منظّمة NRA التي ترفض أن يكون لدى الدولة الفيدراليّة أيّ لوائح بحاملي السلاح، تحتفظ بشكل دقيق ومحدّث دائمًا، بلائحة أسماء كلّ الذين يؤيّدون مراقبة السلاح. بمجرد أن يتحرك أحدهم، ولو بموقف صغير، تُطلق فرقها ويصوّرونه بأنّه عدوّ الحرّيّة.

إنّ أمريكا، البلاد الأكثر تسليحًا هي البلاد

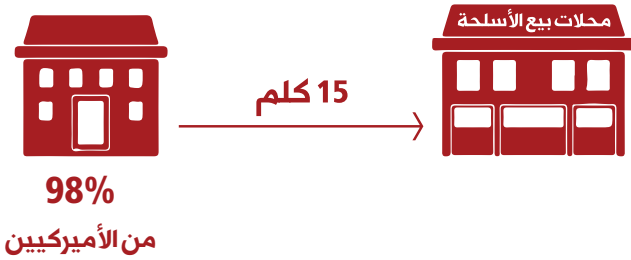
الأكثر عنفاً في العالم، والبرهان يظهر كل يوم. أثبت باحثون من جامعة بوسطن أنّ الزيادة في امتلاك السلاح في ولاية معيّنة بنسبة 1%، يزيد من معدل الجريمة بنسبة 0.9%.



عام 2015 شلّت البلاد مجزرة أخرى. في «شارلستون» في عمق الجنوب، قتل شابٌ أبيض 9 أشخاص سود في كنيسة، الكنيسة الأكثر رمزيّة في البلاد، التي لعبت دوراً تاريخياً في الصراع ضدّ العبوديّة والتمييز العنصريّ. القاتل «ديلان روف Dylann Roof»، كان قد بلغ 21 سنة، ومُناسبة عيد ميلاده، أهده أبوه عدّة مئات من الدولارات. فما كان منه إلا أن اشترى مسدّساً، ثمّ ذهب وارتكب مجزرته. طبقاً هذه المجزرة تعبّر عن العنصريّة كما تعبّر عن مساوئ السلاح.

أميركا تطوّرت في قضية السلاح نحو الأسوأ، 68% من السكّان وفق آخر الاستطلاعات يدعمون منظمّة NRA. أنصار مراقبة السلاح هم بانخفاض مستمر منذ عشرين سنة. لم تكن التشريعات أكثر تساهلاً (كما هي اليوم).

السلاح احتلّ المزيد من الأرض في المدارس، في الحدائق، في القطارات، في المطاعم، وغداً قد يصبح مسموحاً به في الطائرات. **98 % من الأميركيين يعيشون على بعد 15 كيلومتراً من محلات بيع الأسلحة.**



| شرطيّ أبيض، وضحية أسود |

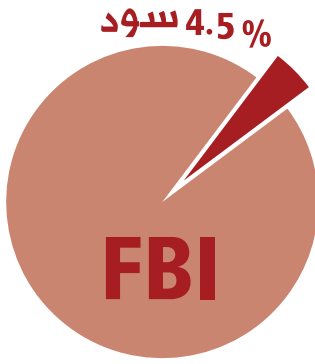
في 9 آب 2014 ، قُتِلَ «ميكائيل براون Michael Brown»، الشابّ الأسود البالغ من العمر 18 سنة في «فيرغسون FERGUSON»، في «ميسوري Missouri»، من قبل ضابط أبيض اسمه «دارن ويلسون Darren Wilson».



«براون»، لم يكن طفلاً عدوانياً، ولم يكن مسلحاً. أطلق ويلسون النار عليه إثنتي عشرة مرّة. فسادت المدينة مسيرات ومظاهرات وأعمال شغب كالتّي حصلت طيلة سنوات 1960 في لوس أنجلوس. وكتلك التي حصلت عام 1992 في كاليفورنيا خلال ستة أيام من العنف والنهب، وتركت 53 قتيلًا و2000 جريح. وحصل يومها 11000 عمليّة توقيف، والتي جرى فيها الترتية الفضائية لرجال الشرطة البيض الذين جرّموا الأسود «رودني كينغ Rodney King» المعتدى عليه يومها. ولكي يجري القضاء على المشاغبين، توجب استدعاء الجيش، والحرس الوطني، وتمّ استدعاء الفوج السابع، والفصيل الأول من المارينز. السنياريو هو دائماً نفسه: **شرطيّ أبيض، وضحية أسود.**

كل مساء يحصل فيه حادث، تحبس أمريكا كلها أنفاسها. ماذا سيحصل؟ كيف سيكون ردّ الفعل؟ رؤساء البلديات يفرضون منع التجوال، حكام الولايات يعلنون حالة الطوارئ لكي يستطيعوا تحريك الحرس الوطني.

هذه الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة ضدّ سكّانها لم تكن مرّ من دون أن تُرى، إلّا لأتّها في الوقت نفسه مستمرّة ومنتشرة. العسكريّون يقولون إنّ الأمر هو عبارة عن أزمة ضيقة النطاق. الاستراتيجيّون يتكلّمون عن «الاحتواء»، احتواء العدو (السود)، تجميده على بُعد مسافة، في غيتواته، ومنعه من الأذى.



السود لا يمثّلون سوى 4.5% من أفراد الـ FBI، أكثر بقليل من الآسيويّين البالغين 4%، وأقلّ بكثير من الإسبان البالغين 7%.

إنّها الحرب ضدّ السود.

في 2013، وجد «بنك ميريلانث Merrill Lynch» نفسه محكومًا عليه بضرية تبلغ 160 مليون دولار، لأنّه عرقل التقدّم المهنيّ للمئات من موظفيه السود. ميريلانث، هو مصرف أعمال البنوك في الولايات المتحدة. منذ عام 2005، يلاحقه 1200 من موظفيه السود، واستطاعوا أن يقدّموا شكوى جماعيّة ضدّه، يّهمونه بأنّه شنّ عليهم «ممارسات عنصريّة وانتقاميّة، وسياسات رواتب وتقديّمات أيضًا غير عادلة». في وقت تقديم الشكوى كان رئيس البنك أسود ويُدعى

«ستانلي أونيل Stanly O'Neal»، لم ينفِ الأعمال التي اشتكوا بسببها، ولكنه شرحها كما يلي: **الكثيرون من زبائن البنك، وأكثرَيتهم الساحقة من البيض، لا يحبون أن يأتَمِنُوا أشخاصًا سودًا على أموالهم، فلا يمكننا عدم إرضائهم؟** فكيف يمكن إذن أن يكون هناك شخصٌ أسود على رأس شركة كبيرة أو على رأس الدولة؟ البحث العلميّ حول العبوديّة ما زال متعثّرًا، تقوم به بعض الجمعيات. فلا يُعلَمُ مثلًا كم هو عدد السود الذين أُعدموا في ولايات الجنوب بعد الحرب الأهليّة، ولا يوجد لذلك أرقام رسميّة ولا دراسات شاملة. ولكنّ جمعية «مبادرة العدالة المتساوية Equal Justice Initiative»، استطاعت أن تصنّف 3959 حالة غير قابلة للنقاش في 12 ولاية بين 1877 و 1950، أي حالة إعدام واحدة أسبوعيًّا، وطبعًا ليس فيها أيّ حالة لشخصٍ أبيض.

بين عامي 1910 و 1970، أكثر من 6 ملايين أسود هربوا من ولايات الجنوب ليلجأوا إلى غيتوات في الشمال. اليوم أيضًا الجنوب هو بشكل أساسيّ أكثر عنصريّة من الشمال. في أوستن مثلًا، التي هي واحدة من المدن الديمقراطيّة النادرة في تكساس، رأينا حديثًا تكاثر لافتات مكتوب عليها «مخصّصة للبيض» **في الكثير من المحلات.** لم يكن ذلك عمل التجّار بالتأكيد، بل كان عمل مجموعات صغيرة عنصرية. مجموعات يقال أنّها تضاءلت، وإنّه لم يعد يوجد منها سوى حوالي 800



مجموعة، ولكنّ الإيديولوجية أضحت من الآن فصاعدًا تنتشر عبر الأترنت بواسطة مواقع مثل Stormfront، التي يزيد ارتيادها من سنة إلى سنة.

في كلّ عائلة من السود يوجد ما يُسمّى «الموعظة». أي عندما يبلغ الطفل الأسود سنّ المراهقة يختلي به أهله ليبلّغوه أنّه أصبح رجلًا أسود، إذن لقد أصبح فريسة للشرطة. يعطونه نصائح ليستمر في الحياة: لا تُجِبْ أبدًا، لا تقاوم أبدًا. حتّى أمام الظلم الأكثر وضوحًا. لا تفعل أيّ حركة تجعل الشرطي يشتهبه بك. لا تعطه الحجة أبدًا لأن يطلق النار عليك.

ولا تعتقدوا أن هذا الحديث يدور في تجمعاتهم (غيتواتهم) فقط. فقد اعترف وزير العدل في حكومة أوباما «إيريك هولدر Eric Holder» بأنّه هو أيضًا قد أدلى بهذه الموعظة لأولاده.

اليوم يشكّل اللاتينيون، الشريحة الشعبية الثانية كضحية عنف الشرطة. ففي العناية الصحيّة، والتربيّة، والمدخول... هم أفضل قليلًا من السود، ولكن بالتأكيد كانوا بعيدين جدًّا عن البيض. يُقدَّر عدد اللاتينيين غير القانونيين بين 11 مليونًا و 12 مليونًا في الولايات المتّحدة الأميركيّة. إنهم العبيد الجدد، إنهم هم الذين يسوّون الزراعة في ولايات الجنوب، وهم أيضًا الذين يقصّون مروج واشنطن، من ضمنها تلك التابعة لجماعات الضغط (اللوبيات) أو رجال الكونغرس المكلفون تسوية أوضاعهم.

اللاتينيّون، كما السود، هم الذين صنعوا أوباما. انتخابوه وأعادوا انتخابه: 93 % من أصوات السود، و75 % من أصوات اللاتينيّين غير السود. وأقلّيّة هم البيض الذين انتخابوه، أوباما هو رئيس الأقلّيّات، لكي يحصل على أصواتهم كان قد قدّم لهم الكثير من الوعود، ولكنه عندما فاز أحبطهم ولم ينفذ وعوده. إنّ العلاقات بين الأعراق هي التي تتدهور وليس العلاقات بين السود والبيض وحسب، كما تشير صحيفة نيويورك تايمز.



ومع ذلك هذه المجتمعات، هذه الأقلّيّات، تتحوّل إلى أكثرية. الأبيض، القوقازي، كما يُقال في الولايات المتّحدة، سيصبح أقلّيّة في بلاده قبل حلول عام 2050. لأوّل مرّة، وُلد في الولايات المتحدة عام 2013 أطفال غير بيض أكثر من الأطفال البيض. قد يكون الوقت حان، وبشكل جادّ، لأنّ تتصالح أميركا مع نفسها، لكي تتفادى انفجار البلاد ودخولها في العنف البوليسيّ والمراقبة المفرطة لسكّانها.

يبدو أن الحزب الديمقراطيّ قد فهم المسألة مبكراً. أمّا الحزب الجمهوريّ فقد انتبه في اللحظة الأخيرة، ولكنه تصلّب في الدفاع عن الرجل الأبيض. أميركا البيضاء تتشنّج، وتشعر بأنّ الوضع سيفلت من يدها. ومن هذا التشنج يولد توتر بين الشرائح الاجتماعيّة التي قد تنسف بُنيّة النموذج الأميركي.

السجنُ الأكبرُ في العالم |

نظام القضاء والإصلاح الأميركي، أصبح مجنونًا منذ بداية أعوام 1980، هو مليء بالمسنّين، فالمساجين الذين يبلغون 55 سنة فما فوق كانوا يمثلون 6.4 % من المعتقلين عام 2000، وأصبحوا ما يقارب 11% بعد خمس عشرة سنة (أي عام 2015).

ولذا توجّب على النظام الإصلاحيّ تجهيز السجون بالأطباء والممرّضين ومساعدتهم. وتوجّب عليهم إنشاء ممّرات للكراسيّ المتحرّكة. حتّى إنّ إدارة السجون اضطرتّ لتجهيزها بمراكز غسيل الكلى، حيث يتلقى هذه العناية مثلًا في بوسطن 115 سجينًا من دون أن يخرجوا من السجن. وتحوّل السجناء الشبان في هذه السجون إلى خدم يقدمون العناية للمسنين المرضى والعاجزين.

ترتعب الإدارة من كلفتهم التي تبلغ 59 ألف دولار في السنة للشخص المسنّ من هؤلاء، في حين تبلغ كلفة السجين العاديّ 27 ألف دولار.

بسبب الجرائم والمخدرات، تعتبر الولايات المتحدة السجن الأكبر في العالم. فمن بين كلّ أربع سجناء في العالم كلّهُ، يوجد سجين واحد أميركيّ أو من أصل أميركيّ. في عام 2014 انخفض عدد المساجين حوالي 30 ألف. طبقًا

لم يكن السبب تحسن في الحال، بل كان إطلاق سراحهم بهدف تخفيض الكلفة.

السجن في الولايات المتحدة يصلح لكل شيء. مثلاً هو يصلح كمستشفى أمراض نفسية. **هذه البلاد مليئة بالمرضى العقليين الذين نصادفهم في الشارع، وهم ينتهون خلف القضبان. المجانين إذن يجتاحون الإصلاحات والسجون الفيديرالية.**



ثلاثا النساء ونصف الرجال يعانون مشاكل نفسية. في عام 2013 اشكت ولاية كاليفورنيا على ولاية نيفادا لأنها أرسلت إليها منذ عام 2008 مئات المرضى النفسيين في باصات بتذاكر سفر ذهاب دون إياب. وتبين وجود 1500 حافلة سببت المشكلة خلال السنوات الخمس الأخيرة (أي منذ عام 2011).

المجانين يموتون في السجن وبسببه، يموتون أيضاً أحياناً بحقنة مميته. نظرياً منذ عام 2002 لم يعد بالإمكان إعدام مريض عقلي. يمكن دائماً إداته بالإعدام، ولكن لا يُعَدَم. هكذا قرّر بخصوصه المجلس الأعلى للقضاء. ولكن عندما تأتي ساعة تنفيذ الإعدام للمجانين أو لغيرهم، لا شيء يمنع ذلك.

منذ عدّة سنوات، يرفض الاتحاد الأوروبي وبعض المجموعات الصيدلانية الكبرى تصدير المواد المميته إلى الولايات المتحدة الأميركية، والتي يستعملونها لغاية اليوم لقتل المحكومين بالإعدام، في عدّة ولايات مثل أوكلاهوما،

وأوهايو، وأريزونا. وقد أضاف (القضاة في الولايات المتحدة) مادة أخرى اسمها «ميدازولام midazolam» ذات التأثير الكارثي، حيث يحتضر المحكومون بعد حقنهم بهذه المادة مع آلام فظيعة، تستمرّ حوالي ساعتين. ويستعملون أيضًا في أميركا الطرائق القديمة في عمليات الإعدام مثل الكرسي الكهربائي في «تينيسي»، وغرفة الغاز في «أوكلاهوما» وفي «ميسوري».

2.2 ولضبط كل هذه السجون التي تحتوي على **مليون سجين**، تحتاج الولايات المتحدة إلى بوليس كبير وفعال جدًا، وهو متوقّف. فالبوليس عدّة أنواع: بوليس البلدية، بوليس متخصص، بوليس الطرقات، بوليس المجمعات السكنية، بوليس الحدود، بوليس الماليّة، بوليس النقل، بوليس الحدائق، بوليس الجريمة، بوليس التبغ، بوليس الكحول، الخ..



2.2

مليون سجين

مهما كان نوع البوليس، يبدو أنَّهم جميعهم يملكون كلَّ الحقوق. يراقبون الناس ويوقفونهم لمجرّد النطق بكلمة نعم أو لا، خصوصاً الأقليات. التصرف الوحيد الذي ينبغي للمحتجز القيام به هو رفع الأيدي وعدم المناقشة. أقلُّ حركة، أقلُّ كلمة، يمكن تفسيرها بأنّها تمرد، وكلُّ شيء ممكن. يجب عدم قول شيء أو عمل شيء، يجب الطاعة وتركهم يكبلونك وحسب. هذا إجراء اعتياديّ، حتى **إننا شاهدناهم يكبلون الجثث البشريّة التي يقتلونها.**



تشبه الولايات المتّحدة الأميركيّة في كثير من جوانبها دولة بوليسيّة. صفّارات إنذار، سيّارات ودوريّات حاضرة دائماً. الشرطيّ هو غالباً ضخم، مجهّز بأحدث التجهيز وبأحدث السلاح. والقمّة في ذلك لما يُعرف بـ فرق (SWAT: Special Weapons And Tactics) وهي الفرق الخاصّة المدجّجة بأحدث الأسلحة والتدريب. ويكلّفونها حتّى لاعتقال شخص عجوز غير مسلح لأسخف الشكاوى ضدّه. كما فعلوا مع العجوز «مونروا Monroe» البالغ من العمر 107 سنين، إذ حاصروا منزله وأغرقوه بالغاز وأحرقوه وأنهوا حياته، ثم تبين لهم عدم وجود أي شيء غير طبيعيّ عنده. اليوم أكثر من 90% من المدن التي فيها أكثر من 25 ألف نسمة، صار عندها وحدات من فرق الـ SWAT. هذه الفرق المسلّحة من البوليس، سبّبت الاحتكاكات العنصريّة خلال السنوات الأخيرة.

سلاحهم وتجهيزهم يذكّرنا بالفرق التي قاتلت في العراق وأفغانستان منذ عام 2003. وها هم ينقلون تجربتهم إلى شوارع أميركا. عمليات تشكيل الفرق نفسها التي كانت تجري في بغداد والفلوجة، تجري حاليًا في شوارع بالتيمور وكليفيلاند. البنتاغون باع تجهيزات عسكرية لقوات الشرطة في كلّ البلاد بقيمة 4.3 مليارات دولار. الرئيس أوباما لم يعترض على ذلك، وعلى العكس أثنى البيت الأبيض على عملية نقل تلك التجهيزات العسكرية إلى الشرطة في بوسطن في الوقت الذي جرت فيه العملية التخريبية ضدّ الماراتون عام 2013.

الشرطيّ الأميركيّ يعتبر نفسه أمام عدوّ، والعدوّ هو المواطن. الهمّ الوحيد كلّ يوم عند الشرطيّ هو أن يعود مساءً سالمًا إلى بيته. وفي كلّ مواجهة يقوم بكلّ شيء لتأمين سلامته.

الحمولات لا توقّف أحدًا. الهنود هم من الضحايا، فهم يشكّلون أقلّ من 1% من السكّان، و2% من المقتولين. يأتي بعدهم السود: فهم يشكّلون 17% من السكّان، لكنّهم يمثلون 30% من المقتولين. إثنان من عشرة من المقتولين هم من المرضى العقليّين.

الأكثرية الساحقة من الشرطة لم يجرّ تأهيلهم لإدارة الحالات الخاصة الشائعة. مع أنّه يوجد برنامج خاصّ يُسمّى «التدريب

على التدخّل في الأزمات» (CIT: Crisis Intervention Training). ولكن لم يتلقَّ هذا التدريب سوى 15% تقريباً من قوَّات الشرطة.

كانوا يأملون أن يتغيّر الوضع في عهد أوباما خاصّةً بعد أحداث آب 2014 التي قُتل فيها الكثير من السود في أعمال فضائيّة في فيرغسون. ولكن للأسف كان الرئيس دائماً يقف مع الشرطة، وكان وزير العدل الأسود إيريك هولدر Eric Holder يقوم أيضاً بدور المُدافع عن الشرطة.



الحرب الدائمة |

حرب أميركا الطويلة بدأت مباشرة بعد الحرب العالميّة الثانية. كانت الحرب الكوريّة. الأزمة المنسيّة تقريبا، مع أنّها كلفت 50 ألف قتيل أميركيّ على مدى ثلاث سنوات. ثمّ أتت حرب فيتنام، ثمّ غزو بنما، ثمّ التّدخل في الصومال، والتورّط في السلفادور وفي نيكاراغوا. حرب الخليج عام 1991. ثمّ اجتياح افغانستان عام 2001. وأخيرا حرب العراق عام 2003.

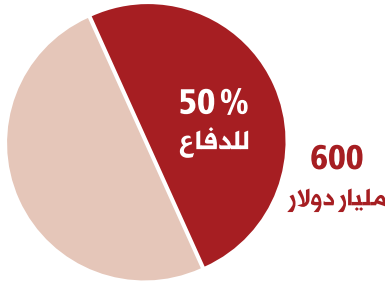
حروبٌ وهزائم، الصومال، هرب منها الأميركيّون، وما زالت تعيش الفوضى. أفغانستان مقسّمة، جزءٌ كبيرٌ منها عاد إلى أيدي طالبان. والعراق أخيرا، دولةٌ مدمّرة وعلى أنقاضها تزدهر داعش. في المُحصّلة! ستون سنة مرّت، أرادوا خلالها إدارة العالم. مليارات الدولارات ابتلعت، مئات الآلاف من القتلى، مدنيّون وعسكريّون. أكبر آلة حربٍ في العالم تتدخّل في كل شيء، تتدخل لتسوية كلّ شيء، ولكّنها لا تسوّي شيئا أبداً.

إذن يبدو أنّ أميركا لم تتعلّم شيئا من التاريخ. كوريا ليست الفيتنام، ولكّنها تشبهها كثيرا. المستشارون، الجيوش، النابالم، الدعم لجيشٍ يتورّط... الآلة العسكريّة الضخمة الأميركيّة تقلب كلّ شيء وترجّح في البداية، ثمّ عندما لا تجد حلا سياسيا مقبولا لإدارة البلد التي تغزوها، تعود الفوضى ويغرق الأميركيّون ثمّ يهربون. وهذا ما حصل في مقاديشو.

أميركا لا تحبّ الخاسرين، ومع ذلك تحبّ جيشها، ثمّجده، تعطيه كلّ شيء. هوليوود اكتشفت البطل المطلق، الذي هو «الجنديّ الأميركيّ»، المدجّج، المجهّز فوق العادة، المدرّب أفضل تدريب، والذي يأتي دائماً في آخر لحظة يقضي على الشرّ. ويصوّرون التعاسة للضعفاء، في الحياة، في العمل، كما في الحرب.



أميركا تخصص نصف موازنتها للجيش، في عام 2016 خصّصت أكثر من 600 مليار دولار للدفاع أي بارتفاع 4.5% عن عام 2015. أي أكثر من مجموع موازنات عدّة دول مثل روسيا والصين وفرنسا وبريطانيا، الخ.



موازنة أميركا عام 2016

الجيش يسحق كلّ القطاعات الأخرى في أميركا بكلفته. إنّها موازنة بلد في حالة حرب. وهو بلد لم يعرف عدوّاً على حدوده، ولم يجتّحه عدوّ قطّ، ولكنّه مبرمج على أساس أنّه

في حروب متواصلة. الأموال تذهب للعسكريين وتذهب إلى صانعي السلاح. مع برامج أكثر تطورًا وأكثر كلفة. طائرة إف 35 المقاتلة مثلًا، هي من الآن فصاعدًا البرنامج الأكثر كلفة في التاريخ العسكري الأمريكي. ففي عام 2016 كلف (برنامج الطائرة إف 35) 11 مليار دولار. مع كل المال العام هذا، صناعة التسلح تنتج السلاح، ولكن ليس ذلك وحسب، هي تمويل آلاف أعضاء مجموعات الضغط (اللوبيات) وممول الحملات الانتخابية.

العسكريون في أميركا هم أيضًا مقترعون ويأخذون البلد رهينة. رواتبهم ترتفع بشكل أسرع، وتزيد حوالي 15 % على رواتب المدنيين. **لا يدفعون رسوم السكن ولا أقساط أولادهم في المدارس، ولهم حسومات من كل المخازن التجارية بنسبة 30 %، وهذا يكلف المواطن حوالي مليار دولار. وتأمينهم الصحي هو مجاني. ويذهبون إلى التقاعد مبكرًا فيتقاعد الضابط مثلًا في عمر 48 سنة ويقبض مدى حياته مبلغ 55 ألف دولار سنويًا.** ولا أحد يشكو من الكلفة الباهظة للجيش.

مسؤولية وسائل الإعلام ضخمة. يجب أن يدققوا في الوطنية الحمقاء لنشرات الأخبار المتلفزة. حتى الصحف الأكثر مصداقية مثل النيويورك تايمز لم تتردد في نشر الإشاعات الكاذبة لإدارة بوش عن وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق. الصحيفة الجيدة هي تلك التي تنتهي

دائمًا بتوجيه التحيّة لقدامى المحاربين، وفي ما يشبه الديكور، يستمرّ المديح الدائم للعسكريين بإنجازٍ منسيّ. وفي إطار التهويل، يكفي أن يقول أحد المحلّلين بشكلٍ جدّيّ أو غير جدّيّ، أنّ مستوى التهديد بدأ يزيد، حتّى تتحرّك كلّ نشرات الأخبار لنشر الإشاعات.



الجزء الأكبر من العسكريين يتكوّن من الشباب الذين يوقّعون تعهدًا عدّة سنوات، غالبًا لأسباب اقتصادية. وعندما يعودون إلى البلاد، يضيعون، ويكتشفون حدود التضامن معهم. منذ عام 2001، جرى نشر 3.5 مليون جندي أميركيّ بالمداورة في العراق وأفغانستان، ليقوا لغاية عام 2019، وسيعود منهم قريبًا 200 ألف إلى الحياة المدنيّة. نسبة العاطلين من العمل بين المحاربين القدامى، تتراوح بين 20 و 40%، وهي أعلى بين السكّان المدنيّين.

عام 2012 انتحر 349 محاربًا قديمًا خدم في العراق أو أفغانستان. عمليًا ينتحر واحد منهم يوميًا، أي أكثر من عدد الجنود القتلى خلال السنة نفسها (2012) الذي بلغ 229 قتيلًا.



2012
349
منتحر

ومن خلال كل هذه الحروب، تضيع أميركا روحها، ثمّ تنتهي بإقامة سجن غوانتانامو وسجن أبو غريب، حيث اللجوء إلى التعذيب. وقد قيل الكثير عن أميركا وعن التعذيب، وجرى تكذيب الكثير، إلى أن صدر عام 2014 تقرير السناتورة الديمقراطية «ديان فينشتاين» التي ترأست لجنة التحقيق حول انتهاكات ال CIA. يتألف التقرير من 500 صفحة و6700 صفحة من المستندات. كلّها تثبت أنّ ال CIA مارست التعذيب كثيرًا، إلى أن اعترفت بذلك للسلطات السياسيّة. والأسوأ من ذلك أنّ تلك التحقيقات لم يكن لها أيّ فائدة بالرغم من عمليّات إغراق السجناء بالماء، ومثيل الإعدام (تهديد السجناء بالإعدام)، والحرمان من النوم، والضرب....

حاولت الوكالة بكلّ الوسائل منع نشر التقرير، حتّى عن طريق التجسس على أعضاء لجنة التحقيق. بعد سنة، أي في حزيران 2015، صوّت مجلس الشيوخ على تعديل قانون الدفاع، بحيث منع فيه التعذيب. وفي ظلّ تقرير «فينشتاين»، توضّحت الأمور، حيث اكتُشف إلى أيّ مدى كان الشرّ عميقًا. فمثلًا، جمعيّة «American Psychological Association»، خلال الاجتماعات السريّة، كان أعضاؤها يساعدون على إيجاد تعريفات مقبولة أخلاقيًا لممارسات الاستجواب بطريقة يكون فيها التعذيب قانونيًا.

نهاية الديمقراطية |

في شهر آذار 2015، استدعى صاحب أكبر الكازينوهات في لاس فيغاس، «شيلدون أديلسون Sheldon Adelson»، المرشحين للإنتخابات الجمهوريّة التمهيدية لكي يعرف من هو المرشح الذي سيكون جديراً بدعمه وثورته. إذن هو ينظّم نوعاً من الانتخابات الأولى الخاصّة، على شكل اختبار شفهي.

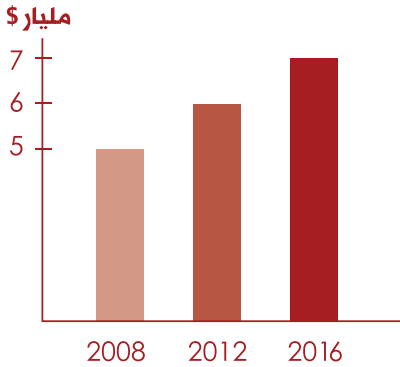


كل هؤلاء السياسيين المدعومين حكموا ولايات، وأقنعوا ملايين الناخبين، وصوّتوا لقوانين، ولكنهم الآن بمثابة الصبيّة الصغار أمام ملك الكازينوهات. ولكي يُغوّوا «شيلدون أدلسون»، يقومون بالتباهي بالقيم الأكثر محافظةً للحزب الجمهوري. ولكنّ السبب الحقيقي الذي دفع الملياردير ليلتزم بالسياسة ويدفع جزءاً من ثروته، هو في مكانٍ آخر. إنّه دعم إسرائيل، ومدعوه يعرفون ذلك.

في عام 2012، خلال الحملة الرئاسية السابقة، كان قد رمى «آدلسون» دعمه على «نيوت جنغرتش Newt Gingrich»، الذي مؤّله بعشرات ملايين الدولارات. وصف «جنغرتش» الشعب الفلسطينيّ بأنّه «اختراع»، ووعد بأن يكون أوّل عمل سياسي يقوم به بعد نجاحه هو نقل السفارة الأميركيّة من تل أبيب إلى القدس. في المقابل ارتكب حاكم نيوجرسي «كريس كريستي Chris

Christie»، أحد الجمهوريين الأكثر خبرةً، في لحظة عدم انتباه منه، خطأً واستعمل عبارة «الأراضي المحتلة» ليدلّ على الضفة الغربية. ومع أنّ هذا التعبير هو مناسب ومندرج في كلّ المستندات الدوليّة، لم يتحمّله «شيلدون آدلسون»، لأنّ مفهوم إسرائيل بالنسبة إليه يمتدّ أبعد بكثير من حدودها الحاليّة. «كريس كريستي»، الذي فهم عندها مصيره الرئاسيّ، رأى الملايين تطير من أمامه والبيت الأبيض يتعد عنه. في اليوم نفسه، وتحت عبء هذه الهفوة، طلب مقابلة «آدلسون»، واعتذر وتبرأ من كلامه. إلّا أنّ آدلسون «الأمير» قال له إنّه يفهمه ولكنّه يفضل تمويل شخص آخر.

هذه الحكاية تصوّر إلى أيّ حدّ، في عدّة سنوات، أصبحت السياسة الأميركيّة متعلّقة بالمال، الحملة الرئاسية الكبيرة. **عام 2008 كلّفت 5 مليارات، عام 2012 كلّفت أكثر من 6 مليارات دولار.** عام 2014، في الانتخابات التشريعيّة النصفية، دفعت الأحزاب والمرشّحون مبلغ 4 مليارات دولار، أي 10% أكثر من الحملة التي حصلت قبلها بأربع سنوات. ونعرف أيضاً أنّ **حملة عام 2016 ستكلّف ما فوق الـ 7 مليارات دولار.** وعلى سبيل المقارنة بفرنسا، إن نيكولا ساركوزي وفرانسوا هولاند، كليهما لم يُنفقا 45 مليون يورو في سباقهما نحو الإليزيه.



كلفة الانتخابات الأميركية



كيف يمكنهم إيجاد المال؟ المرشّحون يمضون وقتًا مجنونًا لذلك. بمجرد أن يُتّخبوا، فهم لا يهدأون. الاستحقاق القادم، يصل دائمًا بسرعة في الولايات المتحدة، سنتان لمجلس الشيوخ، أربع سنوات لكلّ الباقي. وهناك الحزب الذي يجب جمع التبرّعات له. كلّ الناس يعملون. باراك أوباما ترك غالبًا البيت الأبيض لكي يرمى بحضوره حفلات عشاء لجمع التبرّعات لمصلحة الحزب الديمقراطيّ. هذه الأحداث هي قانونيّة بالكامل. وهي مسجّلة في المفكّرة الرسميّة. نعرف من يساهم فيها، وكم ينبغي الدفع لتغطيتها، الخ. يجب إذن إقناع أصحاب المليارات بالدعم، ويجب إغواء المتبرّعين الصغار.

إنّها واحدة من أكبر الخرافات في الحياة العامّة الأميركية. الوهم الذي يعتقدّه كلّ مواطن أنّه

بوضع عشرات أو مئات من الدولارات يساهم في سير الديمقراطية. في كل انتخابات رئاسية يتكرّر السيناريو نفسه. يتباهون بأنهم تلقوا تبرّعات فردية. يرون فيه الدليل على الدعم الشعبي الذي سيحصله كل شيء. وسائل الإعلام تتحمّس، يُظهرون أنهم يصدّقون ذلك، ويحلّلون العملية. ثمّ يفصل أحد المرشّحين، مُتسلحًا بألة الحرب الخاصة بالملياردير الذي فضّله على غيره، ثمّ راح يسيرّه بملايينه ويسيرّ معه كلّ قوّة التسويق الانتخابية، والدعايات المتلفرة، وحملات البريد الإلكتروني وغيرها.

التمويل الحقيقي يأتي من السوبر PAC (Political Action Commitee) التي تلعب دور الوسيط بين الممولين والمرشّحين. إنّه الاكتشاف الأجل الذي لم يسبقهم إليه أحد، لإفساد السياسة. حاول باراك أوباما والديمقراطيون التصدي لها ولكن من دون جدوى.

ال PAC هي منظمة معترف بها أنّها ذات فائدة عامّة. وتستطيع هذه المنظمة الاستثمار في السياسة للدفاع عن الأفكار، حتّى لدعم مرشّحين، بشرط أن لا يكون هناك أيّ علاقة عضوية مباشرة بينها وبين حملاتهم الانتخابية. نظرًا، هذا يعني أنّ ال PAC هي التي ستدفع الدعايات التلفزيونية للمرشّحين، وتطلب لهم استطلاعات الرأي، وتنظّم الحملات البريديّة أو الصحافيّة، يجب أن تقوم بكلّ ذلك من دون أيّ تنسيق مع قيادة الحملة الانتخابية للمرشّح.

أجرت صحيفة النيويورك تايمز تحقيقًا مهمًا أظهرت فيه أنه في منتصف الطريق للحملات الانتخابية التمهيدية (أي لانتخاب المندوبين)، 158 عائلة تساهم وحدها في نصف التمويل الكامل للمرشحين. هذا التركيز حقيقي خاصة في المعسكر الجمهوري. التركيبة الاجتماعية لهذه العائلات هي متشابهة. الكثير من تلك العائلات الثرية تسكن في الضواحي نفسها التي يسكن فيها أصحاب المليارات في بعض المدن الكبرى. إنها طبقة اجتماعية تبدو صغيرة ولكنها أقوى بكثير من ملايين المترعين الصغار.



هذه المنظمات السوبر PAC مطلوب منها أن تتحلّى بالشفافية وتعلن على الملأ أسماء المساهمين. ولكن يوجد طرق للتهرب من ذلك، على الأقل خلال الحملة. وهكذا منذ عدة سنوات تتعاطم أهمية ما يُسمى «المال الرمادي» أو «مال الظل». إنها حالة مالية تسمح للجمعيات ذات الأهداف غير الربحية، والمعروفة بالمنفعة العامة، أن تمارس نشاطات سياسية بشرط أن لا تتجاوز 49% من أنشطتها الكلية. بالمقابل هي تضمن السرية التامة للمترعين.

المال لا يُستعمل من قبل الجمهوريين وحسب، فالديمقراطيون أيضًا عندهم أثرياء يملكون المليارات أيضًا من أمثال «جورج سوروس Georges Soros» و«توم ستيير Tom Steyer»، وهو نفسه الذي كتب في الانتخابات النصفية لعام 2014 أكبر شيك في الحملة وقيّمته

73 مليون دولار. وهيلاري كلينتون ضربت الرقم القياسي في الجباية، حيث جمعت في عام 2015، في الانتخابات الأولية، 45 مليون دولار نقدًا لكثرة ما كانت تحضر لقاءات وولائم واستقبالات. وقبضت باليد الحد الأقصى المسموح به قانونًا على المستوى الشخصي، 2700 دولار دفعة واحدة من المتبرعين الأثرياء، الذين يسلمونها المبلغ مع صور تذكارية إلى جانبها. وطبعًا المتبرعون يطلبون أن يكون صوتهم مسموعًا.

وهذا ما حصل مع «جون ماكين» المرشح الجمهوري البائس لانتخابات 2008. فبعد 6 سنوات أي في عام 2014، وماكين عضو مجلس الشيوخ، يمرر بنجاح في قانون موازنة الدفاع، يسمح لشركة باستثمار منجم في مكان يُسمى «أواك فلات Oak Flat»، على بُعد ساعة من فونيكس في أريزونا. ولسوء حظ ماكين لم يكن المكان جزءًا من غابة عادية. بل كانت أرضًا مقدّسة عند «الآباش» من قبيلة «سان كارلوس»، يقيمون فيه مراسمهم وطقوسهم منذ زمن بعيد. ويوجد مرسوم جمهوري من الرئيس أيزنهاور منذ عام 1953 يقول إن هذه الأرض محمية ويُمنع فيها الاستثمار المنجمي. وعام 1970 جدّد الرئيس نيكسون المنع. وهنا تحرّك السكّان وحركوا الإعلام ضدّ المسكين ماكين.

أي غضبٍ قد أصاب جون ماكين، بطل فيتنام، والسياسي المحترم من قبل الجميع حتى من قبل منافسيه؟

التفسير أتى على صفحة شيك مصرفيٍ قدّمته له الشركة (التي تستثمر محيط المنطقة «أواك فلات» وهي شركة أسترالية بريطانية، فرع من العملاق «ريو تينتو Rio Tinto»، الذي كان أحد المشاركين في دعم حملة ماكين عام 2008)،



وطالبوه بالمبلغ بعد 6 سنوات من خسارته للانتخابات، فخرس رجل السياسة صاحب السمعة، شرفه وصار مجرّاً على تسديد دينه.

المال يشتري الانتخابات، ويُملّي قانونه على الفائزين. إنّه المُحرِّكُ أثناء فترات الانتخابات، ولكنّه المُحرِّكُ أيضاً بعد الانتخابات. النظام الأميركيّ يسمح بذلك.

وأحياناً يكون الأمر أكثر جدية كما كانت حال الاتفاق النوويّ الإيراني. أميركا انقسمت. ظاهرياً الديمقراطيون يدعمون إنجاز الاتفاق، والجمهوريون ضده. **لكنّ الموضوع حسّاس، فأمن إسرائيل يشكّل جزءاً من اللعبة، وسيصوّت جزء من الديمقراطيين مع الجمهوريين.** التصويت أُعلنَ وكان حرجاً. وعلى أصوات قليلة أوباما على وشك أن يُحاصر من قبل الكونغرس. كان يمكن أن يكون ذلك أكثر من هزيمة، بل كارثة، يتعدّر محوها. المعسكران أطلقا العنان لأنفسهما حتى اللحظة الأخيرة. (المعسكران) بدلا عشرات ملايين الدولارات في الصراع، خاصة في الإعلانات السلبية على التلفزيون وفي الحملات الصحافية لمحاولة التأثير

في رأي النوّاب. لهذا الموضوع وحده أنفقت الديمقراطية الأميركية من المال أكثر من حملة رئاسية فرنسية.

أول نتيجة لهذا الفيضان من المال على الحياة السياسية، هي أنه لا يستطيع أيّ حزب ثالث أن يبرز بجانب الاثنين الكبار. لهذا السبب فإنّ الأميركيين محكوم عليهم إما بالديمقراطيين وإما بالجمهوريين. الحزبان يتناوبان على السلطة كرقصة باليه منتظمة جداً. لم يبقَ أيُّ منهما في البيت الأبيض أكثر من حقتين متتاليتين. إنّها لعبة عقيمة تلك التي يطرحونها على الناخبين كلّ أربع سنوات. والناخبون لم يعودوا يُخدعون، فبات اهتمامهم ينخفض بشكل مُتدرّج.

نسبة المشاركة تنخفض بمقدار ما يزيد الكره لواشنطن في الرأي العامّ. عام 2012 وصلت المشاركة في الانتخابات الرئاسية إلى حوالي 60 % من المقترعين، وإلى 30 و 40 % في الانتخابات التشريعية (36 % عام 2014). إنّ أكبر ديمقراطية في العالم، التي لا تتكلم إلا عن تصدير نموذجها عند الحاجة، لغاية أفغانستان، لم تعد لامعة قطّ. بعض المواطنين يتعدون عنها. ونسمع أصواتاً تطالب بأن يكون التصويت إجبارياً.

فوق هذا الاحتقار للسياسة، نرى مرشّحين غريبين يظهرون. خلال الانتخابات الأولية لعام 2016، كان في الطليعة

رجلان من خارج السياسة: إنهما «دونالد ترامب Donald Trump» والطبيب الجراح «بن كارسون Ben Carson». ترامب فهم اللعبة جيّداً، ووضع ثروته حجّته الانتخابية الأولى. **«أنا غنيّ جداً»**، أردف قائلاً للناخبين: **«ولا أحتاج إلى أحدٍ كي يموّل حملتي الانتخابية. أنا المرشح الوحيد غير القابل للرشوى»**، هكذا قال. أما بن كارسون، فقد وعد، مثل ترامب، بأن يصل إلى واشنطن. الأميركيون يحترمون هدوءه، ومتأثرون بسمعته المهنية وسيرته الشخصية، من الفقر إلى النجاح. مثلاً يقول «بن كارسون»: **«لو كان يهود أوروبا مسلحين على غرار الأميركيين حالياً، لما استطاع هتلر أن يفعل بهم ما فعله»**. إن مستوى الحوار السياسي هو مؤسف لدرجة أنّ هذين الشخصين يستطيعان خوض حملتهما بشكل جيّد، ويكونان مدعويين إلى كلّ البرامج السياسية المتلفزة، ويشرحان أفكارهما في أوقات الذروة من حيث حجم المستمعين، وعلى كلّ القنوات، وفي الختام يأخذهما الناس على محمل الجدّ.



